



الموضوع

أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر (القمح نموذجا من 1971-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

د/ غوفي عبد الحميد

إعداد الطالب(ة):

خليفة طويل

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن الزاوي عبدالرزاق	استاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	غوفي عبد الحميد	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	معارفي فريدة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه سبحانه وتعالى أولاً وأخراً بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقاً من قوله ﷺ : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ

المشرف

" الدكتور غوفي عبد الحميد " ، على إشرافه على هذه المذكرة، وتقديمه لخبرة سنواته الطويلة على نصائحه الذهبية التي كنت نبراساً لي في كتابة هذا العمل ،

كما أتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص للأستاذة « معارفي.ف » شكر خاص إلى مدير الديوان المهني للحبوب الذي أمدني بكل المعلومات حول الحبوب .

إلى رئيس الغرفة الفلاحية بسكرة السيد " م. قماري " الذي قدم لي إحصائيات حول إنتاج الحبوب لولايات الوطن فألف شكر سيدي.

وفي الختام اشكر كل من ساعدني وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الرحمان
"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" سورة

الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،
إلى زوجتي سندي في الحياة،
إلى كل أولادي قرّة عيني،
إلى الأهل والأقارب،
إلى جميع الأصدقاء في العمل،
إلى أخي وصديقي الأستاذ الدكتور "وليد. صيفي"،
إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،
إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم
أساتذتي الأفاضل،
إلى طلاب المستقبل عسى أن ينفكم عملي يوما
إلى كل من سقط سهوا من قلبي ولم يسقط من قلبي
إلى كل هؤلاء اهدي عملي المتواضع

خليفة طوبيل

الملخص:

تهدف دراسة بحثنا إلى التعريف بمكانة القطاع الفلاحي في الوصول إلى التنمية الفلاحية وسد ثغرة الفجوات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام الذي هو الهدف المنشود لأغلب الدول الفقيرة خاصة دول العالم الثالث النفطية ومنها العربية نذكر الجزائر بالتحديد لما عرفت من سياسات فلاحية لتطوير هذا القطاع، وفي ختام البحث عرضت أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي - الفجوات الغذائية - الأمن الغذائي - دول العالم الثالث - سياسات فلاحية.

Abstract

The study of our research aims to define the status of the agricultural sector in reaching agricultural development, filling the food gap and achieving sustainable food security, which is the desired goal of most poor countries, especially the third world oil-production countries, including the Arabic ones. She presented her most important findings and recommendations.

Key words:

The agricultural sector – food gaps – food security – third world countries, agricultural policies.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
16	ناقصي التغذية سنة 2014	01

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
39	يمثل إنتاج القمح وتطور الفجوة الغذائية للفترة 2002-2013	01
65	نسبة إنتاج القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة 2000-1989	02
70	يمثل نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة 1990-1999 في الجزائر	03
71	يمثل نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة 2000-2005 في الجزائر	04
72	يمثل إنتاج الحبوب (القمح الصلب واللين) في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2007-2017 (ألف قنطار)	05
75	يمثل إنتاج الحبوب (القمح) في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2014-2020	06

قائمة المختصرات والرموز:

❖ مختصرات باللغة العربية:

ط: الطبعة.

ج: الجزء.

ص: الصفحة.

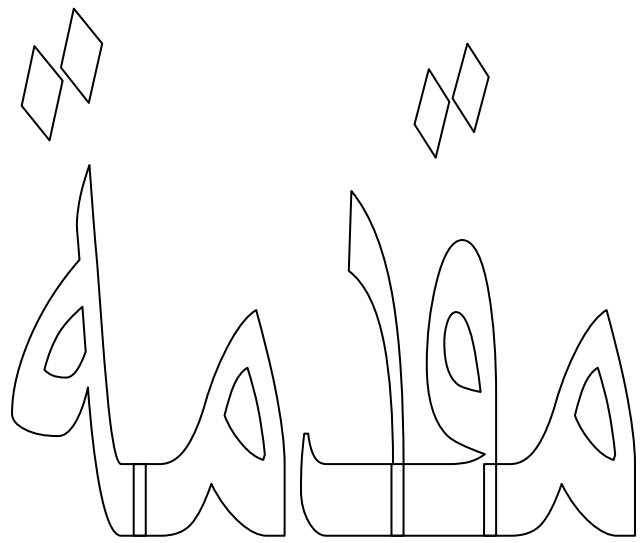
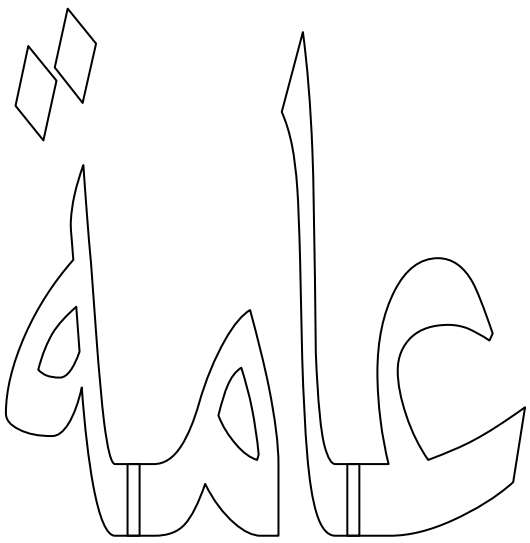
ص ص: من الصفحة إلى الصفحة.

د س ن: دون سنة نشر.

د ب ن: دون بلاد نشر.

❖ مختصرات باللغة الأجنبية:

P : page.



مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و تطور الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية المناطق الريفية، كذلك استغلال امثل للإمكانيات الطبيعية و البشرية و خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات و ما انجر عنه في انخفاض في الدخل الوطني و قد عرفت هذا القطاع تطورا تنظيميا في الجزائر سواء من حيث القوانين أو الهياكل أو البرامج و تم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي و تحولات الاقتصادية وخاصة مع بداية الثمانينات مع انخفاض أسعار البترول وارتفاع التضخم و كذا عدم مقدرة الدول على تحمل تكاليف هذا القطاع و التي كانت الجزائر تتبع نظام الاشتراكي في ذل الوقت و بتالي صدرت عدة قوانين لتنظيم هذا القطاع من اجل تنظيمه و النهوض به و إعادة اعتبار للفلاح و زيادة مردوديته مع استغلال كل إمكانياته المتاحة له حيث عرفت الجزائر تحول تدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق حيث بدأت بتجربة قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية سنة 1987 لكن هذه الإصلاحات لم تستجب إلى تطلعات الجزائر خاصة في تحسين الظروف المعيشية و الاكتفاء الذاتي و لهذا فررت الحكومة إلى تطبيق برامج تنموية لنمو هذا القطاع كبديل عن قطاع المحروقات و كانت بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو 2005 -2009 و كذا برنامج الخماسي للتنمية 2010 -2014 حيث ركزت هذه البرامج إلى النهوض بالاقتصاد و تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

وتتجلى أهمية هذه الدراسة إلى أن تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية ينبع من اهتمامنا بتعدد البرامج التنموية و إجراءات التحفيزية للقطاع الفلاحي للنهوض بالاقتصاد وتبرز أهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر لإمكانيات المتوفرة من حيث الموارد الطبيعية و البشرية و كذلك الإمكانيات المالية خاصة في وقت البجوحة المالية و مع انخفاض أسعار البترول

و انخفاض المداخيل أصبح لابد من بحث عن قطاع بديل عن المحروقات وكان الفلاحة مرشح ليكون البديل.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- 1- تعرف على وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر.
- 2- الوقوف على المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي و كذا الإمكانيات المتوفرة في الجزائر.
- 3- تعرف على البرامج التنموية التي شاهدها الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات أهمها:

- 1 - ساهم القطاع الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني و تقليص لنسبة البطالة.
- 2 - أدت البرامج التنموية إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي و زيادة صادرات الفلاحة و أصبحت بديل للعائدات النفط التي هي في تراجع سريع نتيجة انخفاض أسعار النفط.
- 3 - يكمن الخلل في عدم وجود إدارة حكيمة ذات نظرة إستراتيجية لتحقيق التنمية الفلاحية.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات الأكاديمية المتوفرة على حسب إطلاعي حول هذا الموضوع، نجد أنه يوجد كم لا بأس به من الرسائل التي عالجت هذا الأخير، والمتطرفة إلى جزئية دراستنا نخص بالذكر:

أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية (دراسة حالة الجزائر)، فريوز بوشويط، شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020/2019.

ويدور موضوع تلك الدراسة الذي يقع في 297 صفحة، حول أساس أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية (دراسة حالة الجزائر)، ومن هذا المنطلق نجد الطالبة قد قسمت موضوعها إلى أربعة فصول، حيث أبرزت في الفصل الأول واقع القطاع الزراعي العربي ومكانة المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية، فتطرق إلى الموارد الطبيعية والبشرية الزراعية للوطن العربي وواقع القطاع الزراعي في الوطن العربي في ظل الموارد المتاحة و التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العربية يف ظل خصائص النشاط الزراعي العربي، أما الفصل الثاني فتناولت فيه إشكالية الأمن الغذائي العربي المستدام وطبيعة الأزمة الغذائية، وعالجت الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام طبيعة المشكلة الغذائية في العامل والوطن العربي ومحدداتها و طبيعة المشكلة الغذائية في العامل والوطن العربي ومحدداتها، أما الفصل الثالث تناولت فيه آثار التغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على البلدان العربية، فتناولت فيه من تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لمواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية وانعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي في البلدان العربية، أما الفصل الرابع والأخير تناولت دراسة واقع الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر، فتناولت دراسة وضعية الموارد الزراعية في الجزائر و واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الموارد الزراعية المتاحة و انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد

الغذائية الأساسية على أوضاع الأمن الغذائي يف الجزائر وتناولت أخيرا سياسات الدعم المتبعة لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر. أما دراستنا فتدور حول أساس حول أساس أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية (دراسة حالة الجزائر)، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

1- نتائج خاصة بالوطن العربي:

يتميز الإنتاج الزراعي في الوطن العربي بسمات عامة هيكلية في معظمها جعل من مردود هذا القطاع محدودا، إذ تختلف أهمية ووزن هذه السمات من دولة عربية إلى أخرى، كما يتميز القطاع الزراعي العربي بتقدم علمي بطيء الأثر، فالتجارب الزراعية ذات تكاليف باهظة الثمن جعل الإنتاج الزراعي يتميز بالضعف، حيث خصائص مشتركة للقطاع الزراعي العربي تكون مرتبطة بالمشاكل العامة للاقتصاديات هذه الدول كصغر الحيازات الزراعية العربية، تدهور الرتبة نتيجة للظروف المناخية، التلوث بالمبيدات والأمسدة، انخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة، البطالة الزراعية، هدر الموارد الزراعية، تدين الدخل الزراعي ونقص الموارد إملائية المخصصة للري، هذه العوامل المشتركة بني الدول العربية جعل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يتميز بالضعف والتذبذب وعدم تغريه نتيجة التغيرات العالمية لأسعار الغذاء.

2 - نتائج خاصة بالجزائر:

تمتلك الجزائر إمكانيات ومقومات زراعية طبيعية لا بأس بها تمكنها من بناء مستقبل زراعي قوي قادر على النهوض بالإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة من السلع الغذائية الأساسية مثل شعبة الحبوب والبقول الجافة، لكن رغم ذلك فإن مكانة القطاع الزراعي من حيث النتائج المحصلة منه ومعدل مساهمته يف الناتج الوطني الإجمالي لا تعكس ذلك، إذ يتصف الإنتاج

الزراعي يف الجزائر بصفة عامة وخاصة الحبوب والبقول الجافة بالضعف والتذبذب من سنة لأخرى، وعديم المرونة اتجاه التغيرات في الأسعار العالمية للغذاء.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يتم طرح الإشكالية والتي يمكن صياغتها كالتالي:

هل يمكن للسياسة الزراعية أن تحقق الأمن الغذائي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

ماذا نقصد بالأمن الغذائي؟

ما هي السياسة الزراعية و ما هي أهم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في هذا القطاع؟

ما هي مساهمة الصناعة الغذائية في دفع عجلة التقدم الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

إن تحقيق الأمن الغذائي مقوم أساسي لاستقرار المجتمع، و هو مشروط بترشيد و تفعيل السياسات الزراعية.

الفرضية الثانية:

عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة سياسات زراعية لم تحقق التنمية الفلاحية المطلوبة.

الفرضية الثالثة:

تواجه السياسة الزراعية في الجزائر عدة تحديات و معوقات على مستويات التمويل الجهاز البيروقراطي، العقار الفلاحي، غياب الثقافة الفلاحية المنتجة.

الفرضية الرابعة:

يستحيل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دون تنمية زراعية حقيقية تركز على الاستثمار الفلاحي و تنمية الصناعات الغذائية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث هذا على **المنهج الوصفي** وحاولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين **المنهج الوصفي والتحليلي**، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج المقدمة العامة.

هيكل الدراسة:

وتناولنا هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى فصلين يسبقهما مقدمة وتعقبها خاتمة، ففي الفصل الأول تمثل في الإطار النظري للأمن الغذائي و الذي تضمن ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الأمن الغذائي، وفي المبحث الثاني أسباب الأمن الغذائي و مخاطر انعدامه وكيفية ترشيد استهلاكه وفي المبحث الثالث مؤشرات الأزمة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي، أما الفصل الثاني المتمثل في واقع القطاع الزراعي في الجزائر (إنتاج القمح) والذي تضمن ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا السياسة الزراعية في الجزائر، وفي المبحث الثاني تناولنا السياسات الزراعية التي شهدتها الجزائر، وفي المبحث الأخير إمكانيات ومؤهلات الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

مقدمة الفصل:

لقد أصبح الأمن الغذائي من الأولويات لكل الدول التي تعاني عجز في تلبية حاجات سكانها من الغذاء، خاصة السلع الغذائية الإستراتيجية و زاد الاهتمام الدولي بمشكلة الغذاء من السبعينات ، كما زاد نشاط المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالغذاء و على رأسهم منظمة الأغذية و الزراعة F.A.O منذ مؤتمرها للأغذية عام 1974، حيث عملت من أجل الحد من سوء التغذية الذي تسبب الكثير من الموت نتيجة الجوع و الحرمان و نقص التغذية أو بسبب زيادة التغذية و التخمة، كما عملت على توفير المساعدات الغذائية و المعونات لضحايا الجوع و الفقر و سوء التغذية في البلدان ذات الدخل المنخفض أو البلدان ذات القاعدة الموردية الفقيرة، و الدول العربية هي اثنان و عشرون دولة تربط بينها علاقات اللغة و الدين و الثقافة و الحضارة و المصير المشترك، و تجمعهم تقريبا رقعة واحدة من الأرض، و يتميز العالم العربي بموقع جغرافي يتوسط القارات الثلاث و مساحة واسعة تزخر بقاعدة موردية متنوعة إلى جانب الموارد البشرية الهامة التي تمثل نحو 4% من سكان العالم.

و بحكم موقع العالم العربي في الحزام الجاف و شبه الجاف من الكرة الأرضية فإن المنطقة تعاني من عجز في مياه، ساهم في عدم الاستغلال الكلي للأراضي الصالحة للزراعة و بالتالي نقص الإنتاج الزراعي مقارنة بالطاقات المتوفرة.

و عليه سنتطرق في الفصل إلى ماهية الأمن الغذائي (المبحث الأول)، أسباب الأمن الغذائي و مخاطر انعدامه و كيفية ترشيد استهلاكه (المبحث الثاني)، مؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي (المبحث الثالث).

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤية المفكرين الاقتصاديين إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد حلا لها في توفير كميات كافية من الغذاء و يعتبرها البعض بأنها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة صحية، و مهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي فنجد أن هذه القضية تركزت أساسا في أغلب الدول النامية، كما قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية و الفنية و الاجتماعية و السياسية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، و هو بذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة و ذلك لما لها من تأثيرات اقتصادية سياسية و بيئية و اجتماعية، (قصوري، 2012، الصفحات 59-60) وعليه سنتطرق في المبحث إلى مفهوم الأمن الغذائي (المطلب الأول)، ركائز الأمن الغذائي (المطلب الثاني)، أبعاد الأمن الغذائي (المطلب الثالث)، أركان الأمن الغذائي (المطلب الرابع).

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر الاقتصادي روبرت مالتوس من أوائل الاقتصاديين والمفكرين الذين طرحوا أزمة الغذاء عام 1798م وأطروحاته تلك أثارت جدلا واسعا في الأوساط الفكرية والاقتصادية، وعلى الأخص ما يتعلق بحصول فجوة غذائية عالمية، والتي تنجم عنها مجاعات واسعة، نتيجة توسع الفجوة بين عرض الغذاء والطلب عليه عبر الزمن على أساس أن الناتج الزراعي يتزايد بمتوالية هندسية، وعليه سنبين مفهوم الأمن الغذائي في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي

تعرف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو FAO) الأمن الغذائي بأنه: "توفر إمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية".

فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية: (بن تركي، 2007، صفحة 30)

1- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر.

2- توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة الصحية، والماء النظيف، والشروط الصحية والصحة العامة.

يعرف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه: "حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله". (بن ناصر، 2001)

الأمن الغذائي يمثل قدرة المجال غذائي وفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع وضمان حد ادني من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، يومكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات. (بوقليح، 2013، صفحة 10)

أيضا هناك تعريف آخر للأمن الغذائي، فرضه تزايد عمليات التبادل الغذائي بين البلدان والذي يطلق عليه الفجوة الغذائية، والتي تعني الفرق بين ما نستطيع إنتاجه داخليا من السلع والمواد الغذائية ، وبين ما يكفي احتياجاتنا الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان ، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج وحجم الاستهلاك، وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وعليه فهي تمثل الفرق بين كمية وقيمة المواد الغذائية المستوردة،

وكمية وقيمة المواد الغذائية المصدرة، وكلما كانت الفجوة في بلد ما كبيرة ، فان ذلك يعني وجود خطر في البلد المعني على الأمن الغذائي، والذي يمثل احد المكونات الرئيسية للاستقرار الداخلي للدول.

استخلاصا لما عرض من مفاهيم عن الأمن الغذائي يبدو بأن هذا الأخير يرتبط ارتباطا كبيرا بحاجات الأفراد الغذائية و التي يجب أن يعطى لها اهتماما حكوميا لما يمثله الأمن الغذائي من شرط و محدد مهم لأمن المجتمع و استقراره و اعتدال سلوك الأفراد و ذلك مصادقا لقوله تعالى: ﴿... الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف﴾. (سورة قريش)

الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي

يتضمن مفهوم الأمن الغذائي ثلاثة مستويات كما يلي: (السيد، 2007، صفحة 196)

أولا : مستوى الكفاف

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء، ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.

ثانيا : المستويات الوسطى

وتتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ، ولا يصل إلى المستوى المحتمل ، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية ، ويتم ذلك عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

ثالثا: المستوى المحتمل

ويمثل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من الأسعار الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

الفرع الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي

لا يمكن لأي مجتمع الوصول إلى مستوى تحقيق الأمن الغذائي من دون تناسق مجموعة من العناصر الإستراتيجية، أهمها (بناء قاعدة زراعية، اليد العاملة بناء قاعدة زراعية، اليد العاملة ذات خبرة في المجال الزراعي ،تطوير الإنتاجية والرفع من معدلات القدرة على التخزين، بناء شبكة من العلاقات تساعد عملية تسهيل التجارة الخارجية، تحسن مستوى الأسعار الفلاحية و محاربة مشكل تذبذبها، تبني سياسة اقتصادية تكون من بين أولوياتها الحفاظ على الموارد الفلاحية مع تحقيق الاكتفاء من الاستهلاك الزراعي) هذا يجعل ضرورة ارتباط الأمن الغذائي بعنصرين هامين هما: الموارد الطبيعية و البشرية من جهة و الموارد المالية من جهة ثانية، ففي حال امتلاك كلا الموردين يمكن العمل على تحقيق هذا العنصر من دون أي مخاوف لفشل هذه العملية، لكن في حال محدودية هذين الموردين أو تذبذب في إحداها فإن هذا قد يؤدي إلى حدوث عجز في تحقيق من الغذائي. (الكرابلية، 2007، صفحة 02)

نظرا لأهمية ودور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال ما يوفره من مواد أساسية للعملية الإنتاجية للعديد من الصناعات الغذائية والتحويلية، وما يحققه هذا القطاع من عوائد تصديرية تعزز المسار التنموي، إذ تعتبر الفلاحة بالنسبة للبعض و خصوصا في المناطق النامية الممول للناتج الداخلي، والمصدر الرئيسي للعمالة، و عليه فإن درجة الحفاظ عليها هي بنفس درجة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، أما بالنسبة للدول المتقدمة فهي تعمل على تنمية هذا القطاع من اجل السيطرة على الأسواق العالمية

الفلاحية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي العالمي. (Dunac, Gardner, & Rousser, 2007, p. 2192)

إن مشكلة الأمن الغذائي تنحصر في دراسة عجز الدولة على إنتاج الغذاء أو مدى اعتمادها على استيراده، فلم يعد الغذاء مجرد سلعة تجارية يتم دراستها وتحليلها على المستوى الاقتصادي الجزئي في العلاقة التي تجمع بين الطلب والعرض و مدى تأثير السعر عليها، بل تجاوز هذا ليصبح أداة و وسيلة ضغط تستخدمه الدولة المنتجة (وفي الغالب المتقدمة) من اجل فرض هيمنتها السياسية و الاقتصادية على الدول النامية التي ليس لها القدرة على تأمين اكتفاء ذاتي غذائي، أي أنها غير قادرة على إنتاج غذائها بنفسها وعليه فإن هذه الدول لديها خيارين هما: (رائد، 2001، صفحة 03)

- 1- إما أن تقبل واقع هيمنة أو سيطرة الدول المنتجة للغذاء عليها.
- 2- إما أن ترضى بالجوع، لكن هذا ينفي وجود خيار ثالث و هو تبني الدول النامية سياسة تنموية تأخذ من بين اهتماماتها الرفع من جودة وحجم إنتاجية القطاع الفلاحي، باعتباره أهم القطاعات الذي يلعب دور مهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي و من ثم الوصول إلى الأمن الغذائي المحلي.

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجراها الباحثون حول موضوع الأمن الغذائي أن سبب العجز في تحقيقه ليس عدم قدرة دول العالم على إنتاج ما يحتاجه الأفراد من غذاء، لأنه يمكن ضمان إنتاج ما يقدر ب (2500) سعرة حرارية يوميا وهي كمية تتجاوز الحد الأدنى الضروري (2300) سعرة حرارية اللازمة لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي، وعليه فإن السبب الفعلي هو سوء توزيع الأغذية وانخفاض القدرة الشرائية. (منظمة الأغذية والزراعة، 2012، صفحة 08)

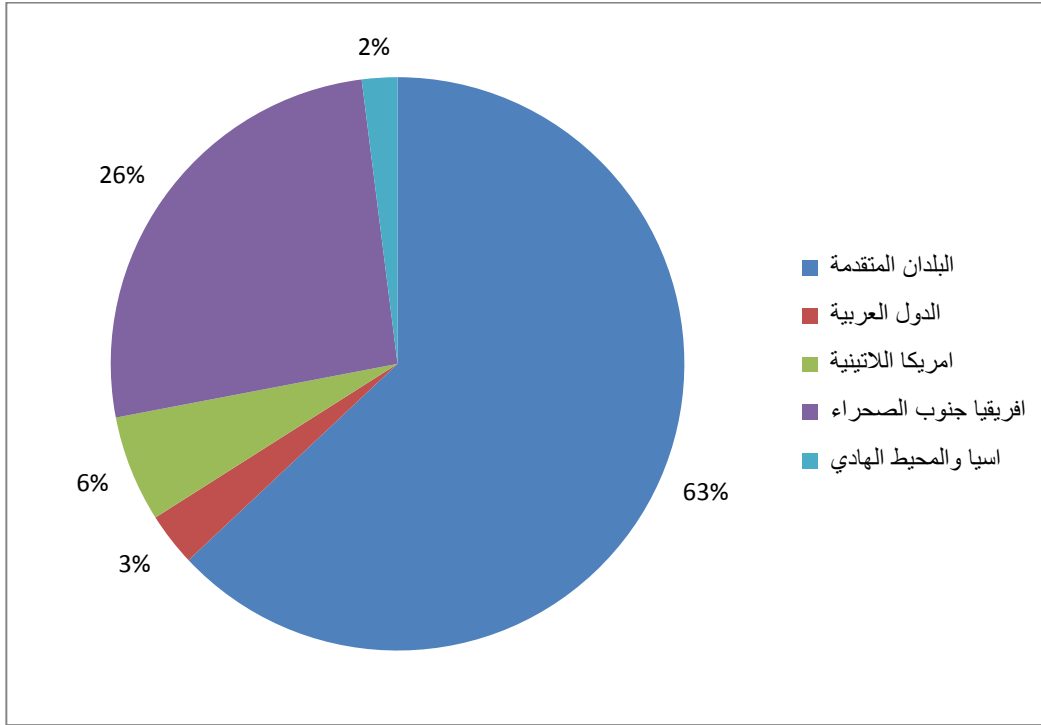
كما انه بالرغم من تحسين الظروف و العوامل التي تساعد في بلوغ مستويات مقبولة من الإنتاج الغذائي، إلا أن أكثر من 17% من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم توفر الأمن

الغذائي، و166 مليون طفل يعانون من سوء التغذية و 10 مليون طفل يتحولون سنويا إلى معاقين عقليا و جسديا بسبب سوء التغذية، وما بين 5 إلى 8 مليون طفل يموتون سنويا بنفس الأسباب. (صديق، 2008)

استطاعت الحكومات في السنوات الأخيرة الحد من الجوع ومن سوء التغذية، هذا بفضل معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012 شهد نمو دخل الفرد الواحد بنسبة 2 % تقريبا في العام، من نتائج هذه الزيادة ارتفاع متوسط إمداد الطاقة الغذائية بحوالي 210 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم، أي بمعدل نمو 7 % وكانت هذه الزيادة أكبر في البلدان النامية بنحو 275 سعرة حرارية مقارنة بالدول المتقدمة 86 سعرة حرارية. (منظمة الأغذية والزراعة، 2012، صفحة 16)

تتفاوت أهمية نشاط القطاع الفلاحي من بلد إلى آخر، إذ بلغ حجم هذا النشاط في أفقر بلدان العالم حوالي 30 % من الناتج الإجمالي وعلى عكس ذلك فإنه يقدر بـ 1.5 % في البلدان المتقدمة، وعلى هذا الأساس فإن دور الفلاحة في دفع النمو الاقتصادي يختلف من بلد إلى آخر، إذن يمكننا القول أن دور القطاع الفلاحي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى تمركز عدد كبير من اليد العاملة داخل هذا القطاع خصوصا في الدول الفقيرة، و عليه فإن نصيب القوة العاملة التي تعمل في هذا القطاع هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الإجمالي الذي يقدمه القطاع الفلاحي، في إحصائيات 2009 بلغ نصيب مجموع السكان النشطين في الزراعة 66 % أي أكبر بضعف نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (01): ناقصي التغذية سنة 2014



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2013) أوضاع الأمن الغذائي العربي.

التحليل:

انطلاقاً من هذه الإحصائيات يتبين لنا أن نمو القطاع أًفلاحي يفيد الفقراء ويساعدهم في الخروج من حلقة الفقر و الجوع كما يوفر لهم الأمن والغذاء أكبر مما يمكن أن يحققه لهم نمو باقي القطاعات حسب تقرير تم إعداده من قبل منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة سنة 2012 فإن تحقيق معدل معين من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للنمو الزراعي يؤدي إلى تخفيض الفقر بقيمة أكبر من خمس مرات مما قد يحققه النمو الناتج عن القطاعات غير الزراعية. (منظمة الأغذية والزراعة، 2012، صفحة 30)

انطلاقاً من هذا يمكننا استنتاج أن انعدام الأمن الغذائي يكون نتيجة تواجد سبب من بين الأسباب التالية: (مبروكي، 2011، صفحة 194)

1- العجز في إنتاج الأغذية بسبب نقص الموارد.

2- العجز عن استيراد الغذاء بسبب نقص الإمكانيات.

3- عدم العدالة في توزيع الغذاء بسبب ضعف السياسات الداخلية.

فحسب إحصائيات FAO 2014 إن غالبية ناقصي التغذية يعيشون في البلدان النامية، إذ يتواجد ثلثي العدد في كل من (إثيوبيا، اندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصين، الهند) واحتلت دول آسيا والمحيط الهادي الصدارة بأكثر من 536 مليون. في الوقت الذي تم تسجيل 846 مليون نسمة لناقصي التغذية في العالم اغلبهم متواجدون في دول آسيا 63% تليها إفريقيا جنوب الصحراء 26% وأمريكا اللاتينية 6% الشرق الأدنى و شمال إفريقيا 3% أما البلدان المتقدمة فقد تم تسجيل 2%. (Arrow و Michael، 2010، صفحة 3050)

المطلب الثاني: ركائز الأمن الغذائي

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به و صحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير ويحمل في ثناياه ثلاث مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي، وعليه سنبين ركائز الأمن الغذائي في الفروع التالية: (سيدي، 2007)

الفرع الأول: وفرة السلع الغذائية

تتجسد المرحلة الأولى في "توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لا الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه يقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما

تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي تتوسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية. (برامج إستراتيجية الأمن الغذائي، 2006، صفحة 04)

الفرع الثاني: وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم

بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك.

الفرع الثالث: أسعار السلع في متناول الجميع

في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بالثالث حلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني أما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم واعتمد عليها كمحاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالاته التأثيرية، ونذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة أربعة أساسية لها دلالاتها وأثارها الواضحة في كل بلدان العالم، وعليه سنبين أبعاد الأمن الغذائي في الفروع التالية:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

أن للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا ونوعيا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبطان بدرجة كبيرة بالكثير من العوامل التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

أن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليها باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها "إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول وأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية كمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى، (برامج إستراتيجية الأمن الغذائي، 2006، صفحة 07) مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتج الزراعي، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة ، كما جاءت فكرة التكتيف الغذائي الذي يعنى به: "تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما"، بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي والمهم في هذه القضية أن تكتيف الإنتاج الفلاحي يدل على تكتيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكتيف الزراعي، أي انه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة رأس المال، اليد العاملة، أو المورد البشري وأخيرا الأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض فالأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة، و للتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية نتطرق إلى العناصر التالية: (برامج إستراتيجية الأمن الغذائي، 2006، الصفحات 10-12)

أولا : الانخفاض في كمية الإنتاج

إن مستوى الإنتاج و كذلك مستوى الغذاء المتاح في عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعا و كما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل و إذا ما طبقنا ذلك على الوطن العربي لوجدنا أن الإنتاج يتميز بضالة المساحة المستغلة و التي تتزايد عن 16 % من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

ثانيا: مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا

يعتبر القطاع الزراعي محورا أساسيا في تأمين القاعدة الاقتصادية و الغائية للشعوب كما أنه يمثل الركيزة الأساسية في الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الآونة الأخيرة بشكل هائل و اتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية و معدلات التنمية الاقتصادية و زيادة الطلب على المنتجات الغائية و الزراعية في ظل انخفاض المعروض منها و زيادة أسعارها.

ثالثا: الاستثمار الزراعي

يؤدي التركيز على تطوير القطاع الصناعي إلى انخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة و بالتالي انخفاض في معدل نمو المساحات المزروعة و كذا الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية و الأمر الذي يؤدي إلى الفجوة الغذائية.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

وفيه ما يلي:

أولا : البعد الديموغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التامين الغذائي أوجده هو لأجل ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف

التي يعيشها ولاتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحثيات الإنتاج والتسيير الدالة عن الأمن الغذائي وإما عن القطب الثالث وهو الأهم لان الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للزمنة الغذائية التي تستدعي التامين لها، ولقد بدا هذا واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام2006. (الطرابلسي، 1998، الصفحات 380-381)

ومن ناحية أخرى فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، صفحة 237)، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي.

ثانيا: البعد السياسي

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتامين الغذاء للمجتمع بكل أفراد وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها المسؤولة لتحقيق هذا الهدف الأمن الغذائي الذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، صفحة 281)¹ خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فان التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعادا اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية، من جهة و من جهة أخرى، جملة

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص281.

القرارات والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

أن تدخل الدولة لا يكون إلا باحتكار القطاع الزراعي وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي، وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه ن من جهة ومن جهة أخرى، إعطاء قيمة الأرض، العمل فيها والعامل بها، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجزرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها، كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والاهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية (F.A.O, 2007, p. 6)، و في هذا السياق تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في: (قناوي، 2002، صفحة 03)

1- محدودية الدول المنتجة و المصدرة الرئيسية للسلع الغائية و في مقدمتها الحبوب

2- مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية.

3-تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج و تجارة الغذاء في العالم بحيث تسيطر على

تجارة الحبوب في العالم.

ثالثا: البعد الثقافي

أن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لان القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي،

من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها.

لقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال: تايلور و مالينو فيسكي و أنطوان توماس، والتي أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعمل بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها ، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وأبدع في الوسائل التكنولوجية بالنسبة للقضية الأولى اختلاف رؤاهم حول الأرض فان ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحت عليه وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا ويعمل بها بحرية وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية ، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده ويعتبر الفلاح الذي يعيل عائلته ويوفر لها القوت خضر وفواكه طازجة بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة وهو نوع من مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي. (F.A.O, 2007, pp. 07-09)

أما بالنسبة للقضية الأخيرة والمتمثلة في اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الانثربولوجيا والاركيوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم للتأمين الغذائي كل حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي ، فقد عرف الاسكيمو التجميد وسكان الجبال التقديد وسكان التلال التمر المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذه السلوكيات لكن اثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به فقط بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء، فقد حدث شبه إجماع ضمني بين منضري التنمية المعاصرين مفاده أن تطور الدول يرتكز بدرجة كبيرة جدا على النمو الاقتصادي الذي عماده الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى والذي يشير إلى قدرة

الدولة على إشباع احتياجات أفرادها كما وكيفا دون اللجوء إلى مساعدات خارجية ، لكن اقر الكثير من العلماء في التنمية الاقتصادية أن هذا المفهوم ذا دلالة طوبوية نتيجة تشابك العلاقات الدولية، المصالح والمصائب، مما دفع بهم إلى اخذ مفهوم الأمن الغذائي الذاتي كبديل له كون هذه الأخيرة أكثر مرونة من الأولى من حيث مجال التفكير والنشاط، وكذا الأبعاد، ويشير مفهوم الأمن الغذائي إلى توفير احتياجات المجتمعات من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبالاعتماد على مصادرها الغذائية الخاصة ، والتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية من خلال " جملة من الإجراءات على المستوى الوطني لأجل خلق وسط يمكن الشعب من التغذية ...من خلال إنشاء مسالك من أبناء الشعب، كلما كانت الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية أكثر استقرارا، تقل بذلك التبعية للدول الأخرى بكل أبعاده.(F.A.O, 2004, pp. 01-02)

رابعا: الأمن البيئي

ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

وعليه فان أصحاب هذا الاتجاه يعرفون الأمن بأنه: " الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي، بما يتلاءم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا لتحقيق التنمية بكافة جوانبها، وتدعيم علمي مدروس يحقق الغايات والأهداف المرجوة".¹

وبالتالي ابتعدت الدولة عن تبني الصيغة القديمة للأمن ساعية إلى إيجاد صيغ أخرى لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية وأزمة الغذاء، وأزمة المياه وغيرها.

¹ مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية حسب Takayoki Yamamora.

المطلب الرابع: أركان الأمن الغذائي

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر، وصول، استخدام وأمان الغذاء) بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الأربعة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة لأمن الغذائي، وعليه سنبين أركان الأمن الغذائي في الفروع التالية:

الفرع الأول: توافر الغذاء

أن توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلي اكبر من كمية الواردات. (بكدي، 2016، صفحة 39)

الفرع الثاني: وصول الغذاء

يجب أن يكون أن يكون هناك التوزيع العادل للغذاء لمختلف طبقات المجتمع بما ذلك الهشة لأنه قد يكون هناك غذاء وفير على المستوى القطري لكن لا يصل إلى الفقراء بسبب محدودية الدخل مثلما وضح ذلك Sen Amartya ويضمن الاستقرار في الركائز السابقة عملية تحقيق الأمن الغذائي بصفة مستدامة.

الفرع الثالث: استخدام الغذاء

أن استخدام الغذاء وإتاحته يكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج مع مراعاة مسالة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على التكاليف.

الفرع الرابع: أمان الغذاء

تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه: "جميع الظروف و المعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع، وتخزين وتوزيع، و إعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به و صحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي"، وزاد اهتمام العالم المتقدم بقضية أمان الغذاء، وتعلت أصوات كثيرة تدعو للحد من الاستعمال الكثيف للمواد الكيماوية في الزراعة لتفادي المخاطر التي سببتها الزراعية الحديثة من جوانب عدة كنوعية الغذاء (تسمم كيماوي) أو البيئة و تلوث المياه وإفكار و التربة... واستبدالها بزراعة عضوية بتقليل استعمال المخصبات المصنّعة و المبيدات الحشرية و الاعتماد على الدورات الزراعية و مخلفات المحاصيل و السماد الحيواني و الأسمدة الخضراء و المخلفات العضوية للمزرعة، وعلى أساليب بيولوجية لمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وهذا بالرغم من أنّ أسلوب الزراعة العضوية سيؤدي حتماً نقص في الإنتاجية، ولكنها تلقى الدعم الكبير مادامت حققت نتائج جيدة من حيث زيادة في الخواص المرغوبة كالوزن الجاف، البروتينات و السكريات الكلية و الحديد و الكالسيوم... الخ ، والتقليل من العناصر و المركبات غير المرغوبة كالصوديوم و النترات و الأحماض الأمينية، بالإضافة لتأثيرها الإيجابي في البيئة نتيجة استبعاد أو خفض العديد من الآثار الضارة بالبيئة بالابتعاد عن استخدام الكيماويات المركبة صناعياً و التقليل من استهلاك الطاقة بالإضافة إلى الحفاظ على الحياة البرية بدمجها بين الأنشطة النباتية و الحيوانية التي تمكن المزرعة من المحافظة على الدورات الطبيعية المميزة للنظم البيئية و الطبيعة وباستبعاد استخدام المبيدات الحيوية يجعل في الإمكان المحافظة على التنوع البيئي للنباتات و الكائنات الدقيقة. (السيد ع.، 1998، الصفحات 98-115)

وقد زاد الاهتمام بالزراعة العضوية بعد المخاوف التي انتشرت في الثمانينات و التسعينات بعد مرض الأبقار المجنونة في بريطانيا، حيث كما له تأثير كبير في موقف الناس نحو سلامة الأغذية وحدثت مقاطعات عديدة ضد أي غذاء يحتوي على منتجات معدلة جينياً، مما كان له

تأثير مدمر على الشركات متعدد الجنسيات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1998، صفحة 11)

المبحث الثاني: أسباب الأمن الغذائي و مخاطر انعدامه وكيفية ترشيد استهلاكه

تعتبر أسباب الفجوة الغذائية متعددة ومتشعبة، وعليه سنتناول في هذا المبحث أسباب انعدام الأمن الغذائي (المطلب الأول)، مخاطر انعدام الأمن الغذائي (المطلب الثاني) ترشيد الاستهلاك الغذائي (المطلب الثالث)، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي (المطلب الرابع).

المطلب الأول: أسباب انعدام الأمن الغذائي

تعتبر المجاعات الشكل الأسوأ لانعدام الأمن الغذائي المؤقت و تنتج عن عدة أسباب كالحروب و الفيضانات أو محاصيل رديئة أو فقدان القدرة الشرائية لبعض فئات السكان و أحيانا و ليس دائما أسعار غذائية مرتفعة (Banque Internationale, p. 5) ، ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق أزمة الأمن الغذائي حسب طبيعة الدول، وعليه سنبين أسباب انعدام الأمن الغذائي في الفروع التالية:

الفرع الأول: الانفجار السكاني

تعد هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية لمشكلة نقص الغذاء نظرا للزيادة المطردة في السكان، وسوء توزيع ما ينتج من الغذاء بين مناطق العالم، حيث يوجد على مستوى العالم 500 مليون نسمة تهددهم المجاعة، ويزيد نموهم بنسبة 2.5 % سنويا وإنتاج الحبوب في بلدهم لا يتعدى 1 % وعلى مستوى الوطن العربي الذي تبلغ نسبة سكانه 5% من سكان العالم لا يتعدى الاكتفاء الذاتي به 50 % وبالتالي يتم استيراد مثل تلك النسبة من الغذاء ، ويرجع احد المؤلفين أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى ما يأتي : (المقصود، 2000، الصفحات 230-231)

- 1-الاختلال في التوازن بين عدد السكان والإنتاج.
- 2-عدم إيلاء الزراعة الأهمية المطلوبة.
- 3- إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة (التجارة، الخدمات، الإدارة).
- 4-الاعتماد على الموارد الباطنية (البترو، الغاز الطبيعي).
- 5- دعم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
- 6- سيطرة الدول المتطورة على الغذاء واحتكارها الأسعار والفائض الغذائي.
- 7- اعتماد دول الجنوب على الهبات والمساعدات المقدمة من دول الشمال.
- 8- سوء التوزيع الغذائي.

الفرع الثاني: حالة الفقر

يعد الفقر مشكلة اقتصادية واجتماعية حيث يتدنى مستوى الدخل الفردي إلى دولار واحد في اليوم، وذلك نتيجة انخفاض مستوى الناتج الوطني ن الذي يعود إلى:
(<http://www.daralhayat.com>، 2021)

- 1- التخصيص الغير الكفء للموارد.
- 2- سوء توزيع الدخل المحلي.
- 3- الإنفاق الكبير للدخل لدى الفقراء على الغذاء.
- 4- ارتفاع أسعار الغذاء خاصة البروتين والأغذية المولدة للطاقة والغنية بالفيتامينات ارتفاعا كبيرا في العقود الثلاثة الأخيرة.

الفرع الثالث: ضعف إنتاج الغذاء

ترجع مشكلة ضعف إنتاج الغذاء إلى سببين رئيسيين هما:
(<http://www.daralhayat.com>، 2021)

أولاً: الأسباب البشرية

وفيه ما يلي:

- 1- النمو السكاني.
- 2- التقنيات الزراعية التقليدية.
- 3- السلوكيات الغذائية وقلّة الوعي الغذائي.
- 4- الظروف الاقتصادية والسياسية.
- 5- الفاقد الغذائي.
- 6- التلوث البيئي.
- 7- التصحر.

ثانياً: الأسباب الطبيعية

وفيه ما يلي:

- 1- التقلبات المناخية.
- 2- ندرة المواد المائية.

وبالنتيجة فإن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى: (<http://www.daralhayat.com>، 2021)

- أ- التأثير على حرية القرار السياسي للدولة.
- ب- الضغط على الدولة لانتهاج إصلاحات معينة بفتح مجال للمصالح الأجنبية.
- ت- تقادم التبعية الغذائية.
- ث- ارتفاع حجم المديونية.

المطلب الثاني: مخاطر انعدام الأمن الغذائي

تتمثل المشكلة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي في عدد من المخاطر، التي تمس عديد الأمور السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، والأمنية ومنها: (un. org/ arabic ، 2021)

- 1- انتشار الكثير من الأمراض الغذائية
- 2- تكرار حدوث المجاعات
- 3- تزايد حجم وقيمة المواد الغذائية المستوردة باستمرار.
- 4- استخدام الغذاء كسلاح في أيدي الدول الكبرى.
- 5- تزايد حدة الفقر ، مما يؤدي إلى تزايد الاضطرابات والمخاطر المذكورة.
- 6- استغلال المشكلة الغذائية والفقر لتغذية الحركات المتطرفة والإرهابية في كل مكان .
- 7-تزايد أعداد المهاجرين من الريف إلى الحضر مما يزيد من ظاهرة تريف المدن والعجز عن حل مشكلة السكن وابتلاع أراضي خاصة بالزراعة لهذا الشأن وانتشار ما يسمى بمخيمات الفقر وأحزمة البؤس، ومساكن التصفيح حالة عدم اليقين التي تكتنف الأسواق الدولية اليوم بالإضافة إلى خطر حدوث كساد اقتصادي، عالمي، وعدم تقديم المعونة الإنمائية الدولية.
- 8- زيادة الصعوبات المالية للبلدان التي تعاني عجزا غذائيا لتمويل وارداتها من الأغذية.
- 9- التركيب الغذائي السلعي للواردات الغذائية الذي يعكس أهمية السلع الضرورية.
- 10- طبيعة الأسواق العالمية التي تحتكرها دول قليلة وشركات متعددة الجنسيات.
- 11- ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة لتعاملها منفردة مع قوى متجمعة وفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية.

12- عدم مرونة الطلب على الغذاء في الأسواق الزراعية "الأمر الذي يعنى أن حدوث تغييرات ولو بسيطة في المتغيرات المؤثرة على الإنتاج الزراعي كالجو، التكاليف وغيرهما، ينتج عنها العديد من الآثار على الأسعار

13- تزايد المشاكل البيئية (موجات الجفاف، الفيضانات، التصحر...)

14- زيادة الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة لمعدلات النمو العالمية في الاقتصاديات الآسيوية خاصة الهند والصين.

15- تزايد الأوبئة الحيوانية مثلما حصل سابقا (أنفلونزا الطيور، جنون البقر...) وفي الجزائر الحمى القلاعية.

16- تزايد الآفات النباتية مثل الجراد الصحراوي، مع ما يتبعه من خسائر زراعية كبيرة.

17- دم التحكم في عمليات التخزين والتدوير للسلع الغذائية.

هذه المخاطر وغيرها لعبت دورا في تفاقم حالة العجز الغذائي ويزيد من حدة العجز الغذائي للبلدان العربية حالة انعدام الأمن والانقسامات التي تعيشها وانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي خاصة في الميدان الزراعي. (بشير، 2009، صفحة 40)

المطلب الثالث: ترشيد الاستهلاك الغذائي

تتمثل عملية ترشيد الاستهلاك الغذائي في إقامة التوازن بين إنتاج الغذاء وعملية استهلاكه، وهي بالتالي ذات بعد إستراتيجي، وتتطلب التوعية الغذائية منعا للهدر، وضبط عملية شراء المواد الغذائية مع الاحتياجات الفعلية وقد حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وعليه سنبين ترشيد الاستهلاك الغذائي في الفروع التالية:

الفرع الأول: المكونات الأساسية للتنمية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025

من خلال هذا الفرع سنبين المكونات الأساسية للتنمية العربية المستدامة في النقاط التالية:

(بشير، 2009، صفحة 35)

- 1- الإنتاج الغذائي المستدام.
- 2- القضاء على الفقر المستدامة البيئية.
- 3- قضايا أمن الأسرة الغذائي.
- 4- تعزيز وتطوير وتسويق تجارة السلع الغذائية.
- 5- سلامة وأمان الغذاء نفسه.
- 6- الرقابة الغذائية ومكافحة نقص التغذية.
- 7- سوء التغذية التي تعتبر هدرا لحق من حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: التحديات التي لا بد منها في مجال الأمن الغذائي

عرف الأمن الغذائي تحديات كان لابد منها من اجل الخروج من الأزمة الغذائية سنبينها في النقاط الآتية: (بشير، 2009، صفحة 108)

- 1- حاجة الدول العربية الماسة إلى التكامل الاقتصادي.
- 2- استثمار الفوائض البترولية الضخمة.
- 3- استخدام الموارد العربية الطبيعية والبشرية المتاحة داخل المنطقة العربية لمواجهة تحديات ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
- 4- رفع إنتاجية الاقتصاد العربي وزيادة تنوعه.
- 5- التخلص من العقبات التي تمنع قيام الاتحاد الجمركي العربي.
- 6- تحسين أساليب الترويج للمشروعات وتهيئة مناخ الاستثمار.
- 7- توفير المعلومات المناسبة في المجالين التجاري والاستثماري.
- 8- تحسين البنيات التحتية ومقومات التحول لنظم الملكية الخاصة واقتصاديات السوق الحرة.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

وعليه سنبين العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في الفروع التالية:

الفرع الأول: العوامل الديمغرافية

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض و طلب الغذاء، كما أن التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البيت الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة، مما يؤدي في تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخل الفردية و تغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك كما يصاحب النمو الاقتصادي تعديل في توزيع السكان بين الريف و الحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف و ازدياد سكان الحضر، و يؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية و بالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين. (قصوري، 2012، الصفحات 70-71)

الفرع الثاني: العوامل الطبيعية

يعزى الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها: (استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2014)

- 1- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.
- 2- اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب و التقلب من عام لآخر.
- 3- عدم كفاية مصادر المياه و سوء استغلالها و الميل نحو انتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

4- التصحر والتعرية و التحولات التي يعرفها المناخ و دور الإنسان في استنزاف اللاعقلاني للخبرات الطبيعية و تدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.

الفرع الثالث: العوامل التكنولوجية

تساعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة على تحسين جلب الماء و التربة الزراعية، و قد عرفت منظمة " فاو " على أنها: " تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله و إدخال تحسينات على النباتات و الحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه الاستخدامات نوعية محددة"، و الملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل و هدر الموارد الطبيعية و عرقلة الدول التي تعتمد على زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي. (استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2014، صفحة 24)

الفرع الرابع: العوامل المادية و المالية

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، و هي لا تتناسب مع أهمية إستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث أهمية النسبية لوزنه الديمغرافي، يعني الأمن الغذائي إذن حصول الأفراد في كل الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء، حيث يشترط في هذا الغذاء أن يتصف بالنوعية الجيدة و أن يحقق السلامة و عليه أصبح من المهام الرئيسية للدول و الحكومات الحديثة حيث تتحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين و مواجهة إختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية و الخارجية، لكن هذا الهدف لا يتحقق دائما بسهولة و يسر نظرا للعقبات التي تواجه آلية إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي و على رأسها نجد ما يلي: (استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2014، صفحة 25)

1- قدرة الموارد المائية و تركيز سياسات توفيرها على تنمية العرض دون ترشيد الطلب.

2- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي, و ضعف الخدمات الزراعية المساندة .

3- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي.

4- تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق و التصنيع الزراعي.

الفرع الخامس: عامل الخيارات التنموية الكلية

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاضد فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى و في كثير من استراتيجيات التنمية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم و كثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة و القطاعات الأخرى كما لا تعطي اهتمام كبير لتعزيز البحث و الاستثمارات في الزراعة فكثير من اقتصادي التنمية لا يعبروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا رغم قول بعض الاقتصاديين : " إن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين و اليابان"، يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة و في المراحل الأولى لظهور بؤادر الأزمة الغذائية أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي ، بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة لحد من التبعية الغذائية للخارج و تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري و القومي، إضافة إلى العوامل السابقة يمكن القول أن من أهم أسباب العجز الغذائي تمكن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار للمواد و الطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية و بشرية و مالية، وعامل الفقر والذي يعد السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: مؤشرات الأزمة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي

يقصد بمؤشرات الأزمة الغذائية بتلك المؤشرات التي تعكس مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في تدبير احتياجاته الغذائية، وعليه سنتناول في هذا المبحث الاكتفاء الذاتي الغذائي

(المطلب الأول)، الفجوة الغذائية (المطلب الثاني)، مفهوم التبعية الغذائية ومؤشراتها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الاكتفاء الذاتي الغذائي

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي على أنه: " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس و على الموارد و إمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"، إلا أن هذا المفهوم أثرت حوله مجموعة من التحفظات، وعليه سنبين الاكتفاء الذاتي الغذائي في الفروع التالية: (حمران، 2008، الصفحات 03-06)

الفرع الأول: الطابع الإيديولوجي

حيث يعتبر مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل مفهوما عاما و غير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي و تاريخي محدد كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة إيديولوجية.

الفرع الثاني: نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي

و تتجلى هذه النسبية في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي وفي هذا الصدد لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي و المعيشي للمجتمعات.

الفرع الثالث: عدم الإمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا

إذ أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة و قدرتها على الوفاء في احتياجاتها.

الفرع الرابع: مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم

و يتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ إن الموارد الزراعية محدودة و قطاع زراعي هش، لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد و رغم وجهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن، و على العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوما خياليا، بل هناك ميل إلى رفضه على اعتبار أنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالموارد الغذائية مع الدول الأخرى. (غربي، 2008، الصفحات 51-52)

ويعرف الاكتفاء الذاتي أيضا على أنه: " قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجيات الغذائية الأساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة للإنتاج المواد الغذائية محليا و بالتالي فهو أمن غذائي ذاتي"

ولتلبية خطة الاكتفاء الذاتي يجب مراعاة ما يلي: (غربي، 2008، صفحة 52)

1- محدودية المراد الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فضلا عن الظروف المناخية التي تعتمد على المنافسة و التبادل التجاري الانفتاح التجاري العالمي خاصة في ظل الدول خاصة تطبيق قانون النسبية.

2- التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية.

3- ارتفاع مستويات المعيشية و ما يترتب عنه من تنوع طلبات السكان للغذاء

وبالتالي فإن الاكتفاء الذاتي ليس من مصلحة معظم الأقطار و لكن الأهمية الأساسية في الاكتفاء الذاتي كانت في السلع الغذائية الأساسية.

المطلب الثاني: الفجوة الغذائية

تشير الفجوة الغذائية الفارق الحاصل بين الكمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي و ذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من أسعار حرارية و بروتينات و تعد الفجوة الغذائية مشكلة معقدة و مركبة تتداخل فيها العوامل السياسية و الاقتصادية داخلية و خارجية من الناحية الداخلية، تتعلق بالسياسات و طبيعة النظام أما العوامل الخارجية فتكون مرهونة بالتحويلات الإقليمية و الدولية على مستوى الدول و المنظمات و الهيئات المختلفة، و عليه سنبين الفجوة الغذائية في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الفجوة الغذائية

إن الفجوة الغذائية تتأثر بعاملين أساسيين و هما: (كنية، 2013، صفحة 20)

1-زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية , تؤدي إلى الانكماش حجم الفجوة الغذائية و العكس صحيح.

2-زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية , تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.

3-كما يمكن تحديد فجوة الأمن الغذائي و ذلك من خلال مؤشرين اثنين هما:

أ. مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي الذي يستعمل في تحدي الأمن الغذائي الفعلي و هو الفرق الحاصل بين الصادرات و الواردات الغذائية و هذا المؤشر يعتمد على تبادل تجاري غذائي من الجانبين: الاستيراد و التصدير.

ب. مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء مقارنة للموارد الغذائية و هو الفرق بين قيمة الواردات الغذائية و ما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية فهو يقيس الفجوة الفعلية.

الفرع الثاني: تطور الفجوة الغذائية

أن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في البلدان النفطية أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة مما أدى إلى استنزاف الموارد النفطية وتحويلها إلى قدرة شرائية تهدر في سبيل تأمين ضروريات الغذاء وإنهاء مجهودات تنمية القطاع الإنتاجي ويبعد هذه الدول عن تحقيق تنمية ذاتية ويجعلها تحت رحمة الاحتكارات العالمية ونجد أن غالبية مناطق العالم تسودها حركة تبادل بين العجز والفائض بحيث تسودها علاقات تأثير وتأثر، إلا أن المنطقة العربية النفطية وتحويلها يظل ميزانها التجاري يقبع في السالب، بسبب عدم امتلاكها للسلع الإستراتيجية مثل الحبوب التي يكون الطلب عليها مضمون ومتزايد على عكس بعض الخضر والفواكه المصدرة التي ليست ذات استهلاك ضروري، وإذا ما استمرت الظروف الحالية دونما إحداث طفرات في الإنتاج فإن هذا العجز سوف تتعاضم حدته، ويشكل خطورة على الأمن الإنساني مادام يشكل ضرورة ملحة لحياة البشر، إلا أن الشيء الملاحظ ويتشام له المرء في ظل الاحتياجات الغذائية المتزايدة والسريعة لما تفرضه العولمة من أنماط استهلاك غير مسبوقة نتيجة تطور وسائل الإعلام والاتصال وعولمتها على العالم. (الثيان، 1990)

وعليه سنوضح تطور الفجوة الغذائية في الجدول رقم 01 الآتي:

جدول رقم (01) : يمثل إنتاج القمح وتطور الفجوة الغذائية للفترة 2002-2013

نصيب كل فرد (كلغ/السنة)	الواردات (ألف طن)	الفجوة الغذائية %	الإنتاج (ألف طن)	
	5370.80	68.56	1288	متوسط 2002- 2006
35	5443.01	70.14	1213	2007
36	6353.08	83.22	1270	2008
44	5729.83	65.97	1563	2009
49	5057.38	63.13	682	2010
45	5057.38	66.5	1528	2011

45.8	5057.38	59.96	1764	2012
49	5084	60	1760	2013

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب الإحصاء السنوي 2013.

التحليل:

نلاحظ أن نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالقمح يتذبذب سنويا وذلك بسبب العلاقة بين معدل النمو السنوي للأراضي المزروعة بالقمح نسبة إلى المعدل السنوي لنمو السكان، وهذا ما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 0.054 هكتار إلى 0.05 هكتار لعام 2012، مما يدل على تزايد أزمة الغذاء والسبب يعود إلى زيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة حجم الأراضي المزروعة بالقمح وتطور الفجوة الغذائية.

وعلى الرغم من دور هذا الإنتاج في سد جزء من حجم الفجوة، إلا أنها ما تزال تتطور وترتفع جدا (62 %) وهي تمثل مقدار الحاجة للاستيراد من الخارج بالعملة الصعبة التي تكون لها مخاطر شديدة، أي أن الدولة تكون بحاجة إلى 5048 ألف طن من القمح لسد الطلب عليه.

المطلب الثالث: مفهوم التبعية الغذائية ومؤشراتها

إن للتبعية عبارة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين قد تكون على مستوى السياسي أو الاقتصادي، وعليه سنبين مفهوم التبعية الغذائية ومؤشراتها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم التبعية الاقتصادية

تعني عدم قدرة الدولة على تلبية حاجاتها للسكان من الموارد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، و تكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية و بالتالي انتشار الأمراض و المجاعة مع وجود المنظمات الدولية الإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات و تشريعات معتمدة يخفف من حدة هذه الوضعية. (لرقام، 2006، صفحة 20)

الفرع الثاني: مؤشرات التبعية الغذائية

تعد المؤشرات التي تقيس مدى تقدم البلد نحو تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي و من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي: (لرقام، 2006، الصفحات 22-24)

1- مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد لبيان ما إذا كانت الدولة المعنية تعتمد عن دولة واحدة أو على عدد محدود من الدول للحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية.

2- نسبة اعتماد الدولة على استيراد الأغذية.

3- نصيب الفرد من الحبوب بالكيلوغرام.

4- نسبة المدفوعات من الواردات الغذائية إلى حصيلة منظورة و غير المنظورة و تعتبر الدولة التي تلتهم وارداتها الغذائية 30 % أو أكثر من حصيلة صادراتها في وضع محرج و من ثم تقع في منطقة التبعية و تعتبر الدولة التي تمثل وارداتها الغذائية أقل من 10 % من حصيلة صادراتها ضمن منطقة الاستقلال.

5- المعدل الشهري لمنسوب الأمطار في البلاد.

6- كثافة استخدام المياه العذبة من الموارد الداخلية المتجددة.

7- التحول في استخدام الأراضي.

8- النسبة المئوية للسكان المتضررين بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية.

9- النسبة المئوية لمعدل إزالة الغابات.

10- النسبة المئوية لمساحة الأراضي المعرضة لخطر تدهور التربة.

خلاصة الفصل:

انطلاقاً من المعالجة المفهومية للأمن الغذائي وأبعاده تبين أن الأمن الغذائي هو ظاهرة اجتماعية، اقتصادية متعددة الجوانب يستوجب دراستها من هذا المستوى، ومن هنا نعتبر أن الأمن الغذائي عملية سياسية تشترك فيها الدولة والشعب من الدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر الغذائية الخاصة بالبلاد وذلك لتقليل أو تجنب التبعية الغذائية ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية، وهو العملية التي نعتقد أنها مجدية ومستقبلية وتضمن للمجتمع العيش في أمان واستقرار بدون تبعية له بأي شكل من الأشكال، لأن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة و للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، و إنما يجب السعي و بكل جدية أي ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي و توسيع قاعدة العمل المنتج و تحسين الإنتاجية.

الفصل الثاني:

واقع القطاع الزراعي في الجزائر (إنتاج القمح)

مقدمة الفصل:

لقد كانت الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية والسنوات الموالية للاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل الزراعية ذات الدلالة الاقتصادية المهمة كالقمح، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى دولة مستعمرة بامتياز لتلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، على الرغم من امتلاكها إمكانات مهمة في مجال الإنتاج الغذائي واكتسابها تجربة تنمية لا بأس بها، ونظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا من أهم المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع رغم ما تمتلكه من مؤهلات فان الجزائر تضطر إلى استيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة خاصة بالنسبة لمادة القمح مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة.

من جهة أخرى شهدت الأسواق العالمية للمواد الغذائية ارتفاعات مذهلة في أسعار هذه السلع خاصة سنة 2008 و 2011 وعودة ارتفاعها من جديد في 2017، الأمر الذي أدى معه إلى تأثر الأسعار المحلية لهذه السلع الغذائية في جل دول العالم وخاصة المستوردة الصافية للغذاء من الأسواق العالمية ومنها الجزائر، ومثلها مثل الدول العربية و النامية تأثرت هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية حيث كانت التأثيرات مباشرة على الإنتاج والاستهلاك وعلى مستوى معيشة المواطن ، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل التحكم في الأسعار.

وعليه سنتطرق في الفصل إلى السياسة الزراعية في الجزائر (المبحث الأول)، السياسات الزراعية التي شهدتها الجزائر (المبحث الثاني)، إمكانات ومؤهلات الجزائر (المبحث الثالث).

المبحث الأول: السياسة الزراعية في الجزائر

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني به، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي، وعليه سنتطرق في المبحث إلى ماهية السياسة الزراعية(المطلب الأول)، مقومات وإمكانيات التنمية الزراعية في الجزائر (المطلب الثاني)، العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: ماهية السياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية جزءا من السياسة العامة في البلد، فهي الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة ، والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الفلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالفلاحة، عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيه وضمان استمراره، (غربي، 2010، صفحة 126) كما تعبر السياسة الزراعية عن مجموعة البرامج الفلاحية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الفلاحية المتاحة، والتي تتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الفلاحي، لضمان التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ومصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية (القدو و النجفي، صفحة 55)، والسياسة الزراعية يمكن النظر إليها كذلك بأنها عمل عام يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للمزارع والمجتمع الريفي بصورة عامة، وعليه سنبين ماهية السياسة الزراعية في الفروع التالية:

الفرع الأول: أهداف السياسة الزراعية

لم تعد الزراعة ذلك القطاع الصغير في الاقتصاد الوطني الذي يوفر للمشتغلين به احتياجاتهم بل تطور المجتمع وتعددت رغبات الأفراد فيه ، وبدا الناس يشعرون بأهمية وجودهم في المجتمع والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل منهم وتكون السياسة الزراعية أسلوبا للعمل يستهدف تحقيق أهداف رئيسية كالرفاه الاقتصادي للسكان الزراعية من خلال السيطرة الاجتماعية وبواسطة البرامج والمشاريع الإنمائية وبصورة عامة فان أهداف السياسة الزراعية لأي دولة تتحدد بالمتغيرات التالية: (غربي م.، 2012، الصفحات 31-34)

أولاً: إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام كافة الأفراد

تستهدف السياسة الزراعية بصورة أساسية إتاحة مبدأ تكافؤ أمام كافة المزارعين وذلك من خلال التشريعات الزراعية والخاصة بالحد من تراكم الثروات وتركزها لدى فئة محدودة مما يترتب عليه تركيز الفائض الاقتصادي الزراعي لدى مجموعة من الأفراد بينما يسود الفقر والحرمان الفئة الأوسع من المزارعين ومن ثم تنعدم السيدة مبدأ تكافؤ الفرص أمام المزارعين، ويتحقق هذا الهدف من خلال اتجاهين أساسيين يضم الأول السياسات التوزيعية التي تستهدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين المزارعين ومن ثم تساوي قواهم الشرائية إلى حد بعيد مما يترتب عليه خلق طلب فعال يعمل على تنشيط التنمية الاقتصادية، وقد يحصل ذلك من خلال برامج الضمان الاجتماعي أو الإعانات النقدية المباشرة أما الاتجاه الثاني فهو يضم السياسات التنظيمية، وذلك بواسطة تحديد ساعات العمل أو تحديد حدود دنيا للأجور وتحديد الملكية الزراعية.

ثانيا: زيادة الكفاءة

عند الكلام عن حكمة الكفاءة efficiency ويقصد بها إما فنية technical أو اقتصادية economic وهما مختلفان عن بعضهما البعض، وفيه ما يلي: (شريف، 1990، صفحة 101)

1- الكفاءة الفنية: تعرف بأنها نسبة بين الناتج output والعوامل الداخلية input أو أنها النسبة بين النواتج النهائية مقسومة على الوسائل المستعملة وقد يطلق عليها بنسبة الكفاءة ratio efficiency، والكفاءة ونسبة الكفاءة تعتمدان على ما تضمن في الناتج والعوامل الداخلية في الإنتاج والسلع المنتجة كما يستعمل مصطلح الكفاءة في الأبحاث الاقتصادية واختيار أنواع متعددة من المحاصيل وغيرها بالنسبة للسياسة الزراعية تحتاج الى نظرة اوسع لهذا المصطلح فتستعمل الكفاءة الاقتصادية بدل الكفاءة الفنية.

2- الكفاءة الاقتصادية: عند قياسنا الكفاءة الاقتصادية من الضروري استعمال قاعدة غير التي استعملناها في الكفاءة الفنية ، فالكفاءة الاقتصادية تقاس بواسطة اسعار وكميات السلع المنتجة مقترنة باسعار وكميات العوامل المستخدمة فاعلى كفاءة اقتصادية يتوصل اليها عندما لا يمكن ان نستبدل توظيف العوامل المستعملة ومن ثم تحصل على زيادة في المجموع الانتاج من السلع والخدمات بقاء المتغيرات بدون تغير، ونحصل على الكفاءة الاقتصادية المثلى عندما نستخدم جميع الموارد في افضل مجالات الاستثمار أي ان تصل الى حالة تكون فيها جميع الموارد مستخدمة في صور مثلى.

الفرع الثاني: أنواع السياسة الزراعية

رغم الاختلافات الجزئية بين السياسات الزراعية فيما بين الدول إلا انه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2013)

أولاً: سياسة التوجيه الزراعي

وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي وتسود الدول الرأسمالية ، تنطلق من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، وتتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، فقد أعطت هذه السياسة ثمارها الاقتصادية بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، التي يمكن استغلالها في القطاع الصناعي من اجل النهوض به.

ثانياً: سياسة الإصلاح الزراعي

وتتحدد أهم مبادئها في النقاط التالية:

1- تحديد الملكية بسقف أعلى ومصادرة ما هو زائد، سواء بتعويض أو بدون تعويض.

2- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراضي.

3- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

الهدف من سياسة الإصلاح الزراعي هو كما يلي:

أ. تجاوز علاقات الإنتاج القديمة.

ب. تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي.

ت. العمل على الموازنة بين النشاط الزراعي و القطاع الزراعي في مجال الاستثمار،

حيث

سادت هذه السياسة الزراعية في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية.

ثالثا: سياسة الثورة الزراعية

إن الثورة تعني التغيير الشامل الكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة فقد طبقت سياسة الثورة الزراعية تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي ، بحيث كانت تقوم على إعادة ملكية الأرض للشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصالحة كامل الشعب، إلا أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على

الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى، ومهما تكن السياسة الزراعية فان الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي. (المقدم، 1993، صفحة 24)

المطلب الثاني: مقومات وإمكانيات التنمية الزراعية في الجزائر

نظرا لأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية و البعد الاجتماعي لها أدت إلى تركيز الدولة و الحرص على تحقيقها و لهذا سوف نعرض إلى إمكانيات و مقومات الجزائر للتنمية الفلاحية، وعليه سنبين مقومات وإمكانيات التنمية الزراعية في الجزائر في الفروع التالية:

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

المقصود منها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في (الأرض، المياه، المعادن....)، وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية

الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من

جهة أخرى (لزرع، 1998، صفحة 21)، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي (غردى، 2012، الصفحات 22-23):

أولاً: الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل لقاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتميئتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسى)، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 507.16% و 8.17% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة 2381710 هكتار.

ثانياً: الموارد المائية

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، والتي هي ضئيلة في جدا الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، ولدراسة دور الموارد المائية في التنمية الزراعية نتطرق إلى العناصر التالية: حجم ومصادر المياه في الجزائر، وطرق استغلال المياه في الزراعية، وحجم الأراضي المسقية، وفيه ما يلي:

1- حجم و مصادر المياه في الجزائر: إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم 03 الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر 20 ب مليار م3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، 7 مليار من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار بالشمال و 5 مليار في الجنوب) و إن هذه الموارد المائية 75 % قابلة للتجديد، و تتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو استغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة ب 2500 كلم من خلال إنشاء العديد من مصانع تحلية مياه البحر، أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية 3900 ألف في اليو، مصنع الجزائر الذي ستكون طاقة إنتاجه 200 ألف في اليوم، بالإضافة إلى إنشاء 310 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين 50 و 200 ألف م3.

2- استخدام المياه في الزراعة: تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث إن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، مع أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطس والخضار والفواكه، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، ويمكن الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت في المناطق شبه صحراوية التي لا يتعدى معدل التساقط فيها عن 80 ملم في السنة، على إنتاج يعادل 63 قنطار من الحبوب في الهكتار بفضل استخدام نظام الري المناسب

بالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات حول التربة أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر ب 5.1 مليون هكتار منها 2.1 مليون هكتار في الشمال و 300 ألف هكتار في الصحراء.

الفرع الثاني: الموارد البشرية

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما أنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع. حيث بلغت القوة العاملة حوالي 4.25 % سنة 1995 و قد تناقصت هذه النسبة إلى 8.21% سنة 2008 و هذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي و الهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني، وفيه ما يلي: (غردي، 2012، الصفحات 25-27)

أولا : حجم قوة العمل الفلاحية

لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعة في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا حيث أن حجم العمالة الفلاحية انتقل من 5.90 ألف عامل في السنة 1990 إلى 120 ألف عامل سنة 1999 إلى ثم 26.221 ألف عامل سنة 2006 بنسبة زيادة 6.32% و 36.84 % على التوالي، مع الذكر أن هناك زيادة كبيرة حدثت في عام 2000 و 2001، بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني،

مع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحة إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 13.27 % كأقصى حد، لتتخفف هذه النسبة إلى 36.23% سنة 2006، سبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، وبلغت النسبة في سنة 2015 إلى 2-2-7.8 %.

ثانيا: حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها

يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجيهه إلى الطرق السليمة لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، وذلك بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة ومواد الصحة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى استخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات والدواجن، لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية الريفية إلى تنمية هذا المجال، من خلال تكوين وإعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز للأبحاث، والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل الآلات الفلاحية، أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في تكوين الإطارات والمستثمرين الجدد والعمال والتقنيين ومساعدتي التقنيين كل في مجال تخصصه، فنجد أن الإطارات كان تكوينهم مرتبط بعملية التنمية الريفية، التسيير، الاتصال وتقييم المشاريع، أما الفلاحين فكان تكوينهم يتعلق بعملية زراعة الحبوب، الري الفلاحي، الأشجار المثمرة، تربية الحيوانات، زراعة البقوليات والخضر، البيولوجيا النباتية والغابات، والمستثمرين كان تكوينهم في مجال وحداتهم الإنتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه، أما التقنيين ومساعدو التقنيين فكان تكوينهم في مجال زراعة الحبوب، الفلاحة الجبلية والصحراوية والإنتاج الحيواني، وفي مجال استخدام المبيدات، والفلاحة العامة وحماية الغابات، والشيء الملاحظ أن عدد المتكويين نقص مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديدة في هذا المجال تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام

إعلامية وتحسيسية ونصائح في الميدان من طرف إدارات القطاع أو إدارات المعاهد المتخصصة ،فجد مثلا خلال سنة 2006 إن 77100 فلاح تلقوا تكوينا ميدانيا في مزارعهم، وأن الأيام الإعلامية وصلت إلى 4786 يوم و الأيام التحسيسية إلى 1710 يوم والزيارات الميدانية التوجيهية إلى 32795 زيارة والتظاهرات العلمية و التقنية في كل لتخصصات الفلاحة إلى 145 تظاهرة. (الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء)

ثالثا: مستلزمات الإنتاج الفلاحي

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والاستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي: (قصوري، 2012، صفحة 154)

1- الآلات الزراعية: وفيه ما يلي:

أ. عدد الجرارات الزراعية: بلغ متوسط عدد الجرارات الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 -2005 حوالي 79291 جرار ،لترتفع عام 2006 إلى 102363 جرار و في عام 2007 وصلت 103585 جرار ،و الملاحظ هو الارتفاع في عدد الجرارات من عام لآخر حيث وصل عددها عام 2008 نحو 104529 جرار .

ب. عدد الحاصدات الزراعية: عددها هو الأخر في تزايد و الارتفاع حيث وصل عددها عام 2008 إلى نحو 12650 حاصدة مقارنة ب 12554 حاصدة عام 2007 و ب 12418 حاصدة عام 2006، ففي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 يمكن ملاحظة أن عددها كان منخفض 9421 حاصدة فقط.

2- الأسمدة: وفيه ما يلي:

أ. إنتاج الأسمدة الأزوتية: انخفض إنتاج الأسمدة الأزوتية بعدما كان إنتاجها (متوسط الإنتاج) خلال فترة 2001 2005 نحو 24.1903 ألف طن أزوت الصافي إلى 00.900 ألف طن أزوت صافي في عام 2008 ، بإضافة إلى ثبات الإنتاج الأسمدة الأزوتية خلال الأعوام 2006 - 2007 - 2008 حيث استقر الإنتاج خلال هذه السنوات في 900 ألف طن.

ب. إنتاج الأسمدة الفوسفاتية: على العكس من الأسمدة الأزوتية فإن إنتاج الأسمدة الفوسفاتية زاد و حقق بذلك ارتفاعا وصل إلى 00.800 ألف طن فسفور صافي عام 2008، مقارنة بمتوسط إنتاج الأعوام 2001-2005 التي وصلت إلى 08.324 ألف طن فسفور صافي و الملاحظ كذلك و ثبات و استقرار مستوى الإنتاج خلال السنوات 2006، 2007 و 2008 في 800.00 ألف طن فسفور صافي.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها، وعليه سنبين العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر في الفروع التالية: (دباشي، 2003، الصفحات 28-29)

1- لا يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في

القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

أ. الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين، والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

ب. الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي:

أ. فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري لها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب. أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

6- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية التي شهدتها الجزائر

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني به، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي عبر تطوره منذ الاستقلال أربع مراحل اختلفت باختلاف السياسة التنموية من جهة ، وباختلاف تسيير الدولة للقطاع الفلاحي من جهة أخرى، وعليه سنتطرق في المبحث إلى السياسة الفلاحية قبل الهيكلة من 1970-1981 (المطلب الأول)، السياسة الفلاحية بعد إعادة

الهيكلية من 1981-1990 (المطلب الثاني)، السياسة الفلاحية من 1990-1999 (المطلب الثالث)، السياسة الفلاحية من 2000 إلى 2020 (المطلب الرابع).

المطلب الأول: السياسة الفلاحية قبل الهيكلية من 1970-1981

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف. ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق، وبعد مغادرة المعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات (دور، 2012، صفحة 113)، وعليه سنبين السياسة الفلاحية قبل الهيكلية من 1970-1981 في الفروع التالية:

الفرع الأول: السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي

كانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات. (دور، 2012، صفحة 113)

أولا : أهداف سياسة التسيير الذاتي

أما أهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي: (دور، 2012، الصفحات 114-

(116)

- 1- حماية الأملاك الشاغرة.
- 2- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- 3- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- 4- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- 5- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين تحدي.
- 6- المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل غير الصالحة.
- 7- تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتمويل، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:
 - أ. على المستوى المحلي: المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية اتحادات الآلات الزراعية وتمويل الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها.
 - ب. على المستوى الوطني: حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة وهي:
 - تعاونيات الإصلاح الزراعي.
 - تعاونيات جهوية للتصريف.

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام 1969 المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية، ومراقبة (ONPO) أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء وتحديد أسعارها وتسويقها، في عام 1969 لضمان كما تم تأسيس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (OMA) مشتريات العتاد.

ثانيا: بعض انتقادات القطاع المسير ذاتيا

تتمثل هذه المشاكل فيما يلي: (بن اشهو، 1982، صفحة 309)

- 1- اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه.
- 2- عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل.

الفرع الثاني : السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72 % من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 6.22 % من مساحات الزراعية، أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 6.26 % من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 6.2 % من المالكين، وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارات، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل إما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50 % من الأراضي، وهذه السياسة ناتجة عن

الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 08/11/1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ولقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية، والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية أراضي العرش، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مالك، هي ملكية الدولة ولا تحول وغير قابلة للتقادم أو الحجز أو التبادل، وفيه ما يلي: (مانع، 1996، الصفحات 13-15)

أولا : أهداف الثورة الزراعية

من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

1- تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية: وفيه ما يلي:

أ- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تترع منه الملكية.

ب- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تترع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها أو غير المروية وكذا وضعيتها.

ج- كل الأراضي العمومية و الفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها ولان هذا القطاع تابع للقطاع المؤم، والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية، هو نظام تسييرها.

2- الأراضي المؤممة: توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلهم إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات.

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، و التي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع، إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وكذا العمل على إدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية، والعمل على القضاء على آثار الاستعمار وكل أشكال الاستغلال، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها و تقوم الخزينة بتعويض 25 % للفلاحين الذين أمت أراضيهم، ، ويتم التسديد خلال 15 سنة وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام وتستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون، وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني.

ثانيا: مراحل تطبيق الثورة الزراعية

ولقد مرت عملية إنجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية: (مانع، 1996، الصفحات

(18-16)

1-المرحلة الأولى: وتم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، والتي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف، وفي كل قرية ما بين 120 إلى 150 سكنا، مع توفير شروط الحياة، فيها لقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147 قرية، وهدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم.

2-المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973، حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص، على 60 ألف عائلة فلاحية بدون أرض، ولقد بلغ في الأخير تم ما توزيع مليون هكتارا وعلى 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6 آلاف تعاونية فلاحية.

3- المرحلة الثالثة: ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية لقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتنشيط القوة العاملة من جهة أخرى.

ثالثا: بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية

تتمثل فيما يلي: (مانع، 1996، الصفحات 20-22)

- 1- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.
- 2- قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسيب.

3- نقص التأطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.

4- مشكلة التمرين بالموارد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير المناسبة لبزورها.

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة من 1981-1990

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 بالتسيير الذاتي وتعاونيات قداماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فان اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح ان حاجات المجتمع الا الاستهلاك وخاصة الموارد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تاثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، (بلقاسم و بهلول، 1999، صفحة 17) وعليه سنبين السياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة من 1981-1990 في الفروع التالية:

الفرع الأول: أهداف إعادة الهيكلة

وكانت الاهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها : (دور، 2012،

صفحة 119)

- 1- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- 2- إعادة تنظيم عقاري للاراضي الفلاحية التابعة للدولة.
- 3- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.

4- رفع الحواجز البروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع واعادة تقويم الدخول الزراعية.

5- وضع سياسة لتكثيف الانتاج بالاهتمام بحجودة البذور والتاثير والري.

لم تتوقف عملية اصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة اعادة النظر في طرق تسيير القاع العمومي والبحث عن انجع السبل لرفع المردودية القطاع فقط، بل تعداه الى ابعاد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة فبالاضافة الى عملية اعادة الهيكلة ظهرت ضرورة ان يصبح كل مواطن يصلح ارضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الاراضي وحياسة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13/08/1983، والذي يشجع المواطنين عل استغلال اقصى ما يمكن من الاراضي، وذلك بهدف زيادة الانتاج وضمان الامن الغذائي.

الفرع الثاني: وضعية القطاع بعد اعادة الهيكلة

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي: (دور، 2012،

صفحة 120)

أولاً: تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية

هدفها إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار و هي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

ثانياً: إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا

لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بمهيات تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من،

1- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.

2- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط.

3- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل.

جدول رقم (02) : نسبة إنتاج القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة 1989-2000

الوحدة : قنطار

المجموع	القمح اللين	القمح الصلب	النوع
			السنة
16254120	1951340	5549460	90-1989
38083030	5775990	12917890	91-1990
33289140	4912210	13455310	92-1991
14520970	2204380	7960650	93-1992
9634200	1515360	5624280	94-1993
21384570	3112500	11886700	95-1994
49005050	9489800	20345700	96-1995
8695980	20605500	4554640	97-1996
30253590	7800000	15000000	98-1997
20205910	57000000	9000000	99-1998
9342080	2740270	4863340	00-1999

المصدر: (Collections statistiques, 2005, p. 29)

التحليل:

يتضح من الجدول أعلاه أن إنتاج القمح قد عرف تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض، فهو لا يخضع لوتيرة نمو معينة ، وان كان الميل للانخفاض هو السائد، والذي يبرز أكثر في مادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين، حيث تعتبر الظروف المناخية هي من أكثر الأسباب في تدهور هذا الوضع، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج.

فقد بلغ أعلى نسبة له سنة 1995-1996 ب **4900505 قنطار** ليعود إلى الانخفاض في السنوات التي تليها ويعود ذلك لتردي الأوضاع والأحوال الجوية و تقلص المساحة المحصودة، أما في 1998 ونظرا لتحسن الظروف المناخية ارتفعت نسبة الإنتاج إلى **20205910 قنطار** مقارنة بالنسب السابقة.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن إنتاج القمح بنوعيه لفترة التسعينات وما بعدها، ونظرا لأهمية هذه السلعة والتي تعتبر أكثر المواد الغذائية تداولاً في الأسواق العالمية، مما جعلها سلاحاً استراتيجياً تستعمله الدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة لتحقيق أغراضها السياسية وتركها في أزمة غذائية بما عرفت بالتبعية الغذائية.

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية من 1990-1999

جاءت الإصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة سعياً وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص و العالم الريفي عامة و من اجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد، وعليه سنبين السياسة الفلاحية من 1990-1999 في الفروع التالية:

الفرع الأول: برنامج التكيف الهيكلي

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات و التطورات المهمة ,كان بعضها نتيجة لإحداث و مستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي و تفاقم أزمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني، ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة الأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا و إضافة إلى تقلبات أسعار النفط وعوائده و تراجع فرص العمل، ومن اجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايد بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي، و مواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخصوصية نشاط الزراعي بما يتضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات و المستجدات التي تفرضها العولمة و متطلباتها، كما ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و إتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف و تشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار و تخفيض الديون الخارجية، ومهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعها هدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي و الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي و لقد بدا تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكيف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد و هذا في إطار برنامج انتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية: (قصورى، 2012، صفحة 136)

1- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

2- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين.

3- تحرير إنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ماعدا بعض المحاصيل الإستراتيجية.

4- خصصة القطاع الفلاحي.

5- رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة و التي يقدر الدعم لها 20 % إلى 10 %.

6- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع الفلاحين.

7- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.

الفرع الثاني: أهداف التكيف الهيكلي

تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية: (قصوري، 2012، صفحة

(137)

1- ديمومة المستثمرات الفلاحية و حمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة و التي تسمح بتطورها المنتظم.

2- مضاعفة الإنتاجية و التنافسية.

3- تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم.

4- تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري و كذا توسيعها و تثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح.

5- حماية القدرات الإنتاجية و حماية الأراضي و المياه.

6- ديمومة و حماية الثروة الغابية و الحفاظ على الطبيعة و حماية تثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي.

7- تطور الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية: وفيه ما يلي:

أ. بذور و شتلات.

ب. تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج ونوعية المنتجات الفلاحية.

ت. منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

الفرع الثالث: أثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 88.12 % من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سن 1987 بنسبة 7.8 % و حقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة، أما في الفترة 1984-1993 خلقت 30000 منصب شغل و في سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار و إلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له اثر سلبي على مستوى معيشية شرائح اجتماعية واسعة و , بعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى إن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا ,كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من تجارة الدولية و بتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد و تصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج حيث اثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع، وسنبين أثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي في الجدول رقم 03 التالي:

جدول رقم (03) : يمثل نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة
1990-1999 في الجزائر

إنتاجية ق/هكتار (2:1)	% النسبة المئوية	الإنتاج (قنطار) (2)	% النسبة المئوية	المساحة (هكتار) (2)	البيان
					السنة
10.8	49.1	18693880	50.6	1729440	91-1990
9.9	55.1	18367520	52.3	1848010	92-1991
8.1	70	10165030	64.1	1255420	93-1992
8	74.1	7139640	69.4	892600	94-1993
8.9	70.1	14999200	65.2	1680720	95-1994
13.1	60.7	29826040	62.2	2278500	96-1995
8	76.1	6615140	73.9	825240	97-1996
8.8	75.4	22800000	72.1	2577150	98-1997
10.7	72.7	14700000	72.6	1372400	99-1998

المصدر: (Collections statistiques, 2005, p. 29).

التحليل:

يتضح من الأرقام المعتمدة في الجدول الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح ضمن قائمة الحبوب، وهذا يرجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحا، على حساب المساحات المزروعة شعيرا على سبيل المثال، مما يعني أن هناك اهتماما متزايدا بإنتاج القمح وذلك لارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب، بحيث يعتبر عاملا محفزا على التوجه لإنتاج القمح أكثر من غيره، فمثلا كان سعر القنطار من القمح الصلب في السنوات 96-99 إلى 1900 د.ج، وهو يتعدى الآن (أي سنة 2007) حدود الـ 4000 د.ج.

المطلب الرابع: السياسة الفلاحية من 2000 إلى 2020

وعليه سنبين السياسة الفلاحية من 2000 إلى 2020 في الفروع التالية:

الفرع الأول: السياسة الفلاحية من 2000 إلى 2004

وسنبين ذلك في الجدول رقم 04 الآتي:

جدول رقم (04) : يمثل نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة
2000-2005 في الجزائر

إنتاجية ق/هكتار (2:1)	%	الإنتاج (قنطار) (2)	%	المساحة (هكتار) (1)	البيان
					السنة
11.1	76.7	20392130	76.4	1836410	01-2000
10.7	15018030	76.9	75.8	1398460	02-2001
14.4	29648520	69.5	70.5	2047570	03-2002
13.5	27307000	67.7	67	2010600	04-2003
...	24147300	68.45	...		05-2004

المصدر: (Collections statistiques, 2009, p. 29)

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج القمح قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، فقد لعبت جملة من العوامل دورها في تحديد معدلات التطور، وتحتل المساحة المخصصة لإنتاج مجموعة الحبوب نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة ومن المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة، فخلال السنوات (2000-2005) شغلت مساحة زراعة الحبوب حوالي 40% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة أين قدرت مساحة زراعة الحبوب حوالي 3.200.930 هكتار خلال العقد الأول والتي شغلت زراعة القمح بنوعيه والشعير حوالي 74 % منها.

الفرع الثاني: إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر ولاتي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، حيث يمثل الجزء الأكبر للغذاء اليومي للمواطن الجزائري، ويمكن اعتبار إنتاج الحبوب في الجزائر مؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن التبعية للخارج، وتضم مجموعة الحبوب كلا من القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، والذرة بأنواعها، وعليه سنبين إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر في الجدول رقم 05 الآتي:

جدول رقم (05): يمثل إنتاج الحبوب (القمح الصلب واللين) في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2007-2017(ألف قنطار)

المجموع	القمح اللين	القمح الصلب	
23.19	7.900	15.290	2007
11.11	2.972	8.138	2008
29.53	9.521	20.010	2009
26.05	7.962	18.090	2010
25.5	6.275	19.275	2011
34.32	10.251	24.071	2012
32.99	9.667	23.324	2013
24.36	5.919	18.443	2014
26.56	6.368	20.199	2015
24.4	5.024	19.376	2016
24.364	4.455	19.909	2017

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على معطيات المصدر (O.N.S, (2018, p. 12)

(O.N.S, 2012, p. 138) (p. 38)

التحليل:

من الجدول نلاحظ بان إنتاج القمح قد سجل أدنى انخفاض له سنة 2008 بمعدل انخفاض قدره 52.1% مقارنة بإنتاج سنة 2007، والسبب في ذلك يعود إلى موجة الجفاف التي حصلت ذلك العام والذي أصاب حوالي 50% من المساحة المزروعة، ثم سجلت سنة 2009 ارتفاع معتبر قدر بمعدل 165.9 % مقارنة بإنتاج 2008، والسبب في ذلك يرجع إلى الجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية لتحسين تقنيات الري ودعم الإنتاج لهذا النوع من الحبوب ، كما أن تحسن الظروف المناخية اثر إيجابا على الإنتاج، بمعدل متوالي سنة 2010 و 2011 بسبب تقلص المساحة الزراعية والظروف المناخية الصعبة ليعود ارتفاع الإنتاج سنة 2012 و 2013 بمعدل ارتفاع قدره 34.33 % و 29.12 % على التوالي في إطار الجهود المبذولة ضمن مخطط التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2008-2014) في حين سجل الإنتاج خلال الفترة 2014-2017 انخفاضات متوالية رغم الارتفاع الطفيف لسنة 2015، ورغم ارتفاع المساحة المزروعة قمحا والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الدعم المتقدم من طرف الحكومة الجزائرية نظرا للظروف الاقتصادية السائدة بسبب تهاوي أسعار النفط كما لا ننسى دور الظروف المناخية في ذلك، وقد عرفت أهمية القمح النسبية مقارنة بسلة الحبوب أعلى مستوى له خلال الفترة 2007-2017 حيث شهد تغيرات تبعا لتغير الإنتاج الكلي.

خلال العقد (2010-2017) شغلت مساحة زراعة الحبوب حوالي 3.385.560 هكتار بمعدل زيادة قدرها 6% مقارنة بالعقد السابق. علما أن ثلثي ارض المساحات المزروعة من الحبوب تتركز في شرق البلاد والهضاب العليا، ولقد عرف إنتاج الحبوب في الجزائر تأرجحا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع وكذا عدم الانتظام والاستقرار نظرا لتأثره بالعوامل المناخية خلال كل موسم وخاصة كمية تساقط الأمطار.

الفرع الثالث: إنتاج القمح في الجزائر (2020/2014)

تعد دراسة مستقبل إنتاج القمح و استهلاكه من الجوانب المهمة في تقييم حالة الأمن الغذائي للوطن، فعن طريقها يمكن معرفة كميات الاحتياجات المستقبلية من الحبوب و بالتالي برمجة وفق الإنتاج للحاجة الاستهلاكية و مقدار نمو الطلب المتعلق بأذواق المستهلكين، و من تم تحديد الفجوة، و مقدار الكمية الواجب استيرادها أو زراعتها.

لقد اعتمدت التوقعات معدل نمو سكاني يبلغ 1,2 في المئة حتى عام 4141، وهو متوسط نمو السكان للفترة (2007-2013) واعتمدت 2013 كسنة أساس لقياس حجم السكان المستقبلية، يظهر أن مجموع الطلب الاستهلاكي للقمح وهو مرتبط بأعداد السكان بلغ 4,9860 طن عام 4141، وذلك باعتماد معدل استهلاكي للفرد ما يقارب 441 كلغ/الفرد، وهو يعد كافي نظرا لاسيما في ظل الأسعار المرتفعة للقمح والأزمة العالمية وتوقعات انخفاض الإنتاج، كما وأن هذا يفوق معدل حصة الفرد من الإنتاج لسنة 2013. والبالغة 11 كلغ/فرد الذي يعكس تدهور العالقة بين كمية الإنتاج وعدد السكان. وتبعاً لمقدار عدد السكان ومعدل الغلة 17 قنطار/هكتار المحققة في سنة 4111، بلغت المساحة المطلوبة لزراعة القمح 47,5 مليون هكتار من اجل تلبية الاستهلاك لعام 4141، وهي مساحة كبيرة، لكن يمكن بلوغها في حالة استغلال الأراضي الصالحة لزراعة وغير المستغلة المقدرة بـ5,32 مليون هكتار، أو رفع معدل الإنتاجية بمقدار ثالث أضعاف، أي بمعدل 419 في المئة، وهو معدل يمكن الوصول إليه في حالة ما إذا استغلت كل الموارد المائية، وتطوير تقنيات الزراعة وكذلك استعمال الأدوية والأسمدة، التي تساعد على نمو البذور بشكل صحيح. وبالتالي بلوغ الاكتفاء الذاتي أو على الأقل تخفيض فاتورة الاستيراد من القمح، التي أصبحت تأرق الحكومة الجزائرية. إن تحديد الكمية المطلوبة للاستهلاك مكنتنا من تحديد حجم الفجوة القمحية، فقد بلغت 2211 طن عام 2014، و هو الذي يعوّض بالاستيراد، أو اعتماد على الإنتاج

المحلي و زيادة المساحات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فيجب زيادة الإنتاج ما يقارب (28.7)% كي نتمكن من تحقيق كفاية تامة دون الحاجة لاستيراد من الخارج.

جدول رقم (06): يمثل إنتاج الحبوب (القمح) في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2014-2020

الوحدة: المليون طن

إنتاج القمح (المليون طن)	الكمية
	السنوات
2.4	2014
2.7	2015
2.4	2016
2.4	2017
4	2018

المصدر، (منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة من قاعدة البيانات الإحصائية

((FAOSTAT))

التحليل:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج القمح قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، و سجل أدنى انخفاض له سنة 2014، 2.4 مليون طن مقارنة بإنتاج سنة 2018، سجلنا ارتفاع معتبر قدر ب 4 مليون طن والسبب في ذلك يرجع إلى الجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية لتحسين تقنيات الري ودعم الإنتاج الفلاحي لهذا النوع من الحبوب، كما أن تحسن الظروف المناخية اثر إيجابا على الإنتاج ، في إطار الجهود المبذولة ضمن مخطط التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الثالث: إمكانيات ومؤهلات الجزائر

اشتهرت الجزائر منذ القدم بإنتاجها الزراعي الوفير وتنوع محاصيلها وقدرتها على الإنتاج الذي يغطي احتياجات السكان وحتى التصدير للخارج ، ومازالت الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة لإنتاج الغذاء إلا أن استغلال هذه الموارد في الوقت الراهن لا يتناسب والاحتياجات الوطنية من الغذاء وزيادة السكان بصورة خاصة، وأن الخاصية التي يتسم بها القطاع الزراعي في الجزائر هي انخفاض الإنتاج بصورة عامة حيث انه دون المعدل المطلوب بكثير، إضافة إلى ذلك أن الإنتاج يعرف تذبذبا بين عام وآخر، حيث لا يغطي الإنتاج الزراعي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية خاصة بالنسبة للحبوب، ليظل الإنتاج الزراعي رهينة الظروف المناخية والتحولت التي يعرفها قطاع الفلاحة ككل، ونظرا للأهداف الاقتصادية للتنمية الزراعية والبعد الاجتماعي لها أدت إلى تركيز الدولة عليها والحرص على تحقيقها، وعليه سنتطرق في المبحث إلى الإمكانيات والمؤهلات (المطلب الأول)، العوامل و المعوقات (المطلب الثاني)، أسباب فشل السياسات الزراعية وعوامل نجاحها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الإمكانيات والمؤهلات

رغم اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر والتي تقدر بحوالي 2.382 مليون كلم² إلا أن 93 في المئة من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب ، وهطول الأمطار فيها تقدر بنسبة 8 في المئة من إجمالي الأمطار المتساقطة ، أما المناطق الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها ب 7 في المئة من إجمالي المساحة، تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار أي نسبة 92 في المئة من إجمالي الأمطار المتساقطة على الجزائر، لكن غالبية هذه المياه تنصرف إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة، كما ان رصيد الجزائر من الاراضي الزراعية

الكلية يقدر بحوالي 42.5 مليون هكتار ، في حين ان المساحة المستخدمة للزراعة لم تتجاوز 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 25 في المئة من المساحة الزراعية الكلية ، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود امكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، الا انه رغم الجهود المبذولة خلال العشرية الاخيرة من طرف السلطات في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من خلال صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي من بين ما يهدف اليه هو توسيع المساحة الزراعية المستغلة ن الا اننا سجلنا ثبات مساحة الأراضي الزراعية المستغلة حيث قدرت نسبة الزيادة بحوالي 2.4 في المئة، اغلبها ناتجة عن زيادة مساحة المحاصيل الدائمة.

كما تشير احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقريرها لسنة 2013 ، الى ان الاراضي المزروعة من جملة الحبوب تقدر ب 3.06 مليون هكتار ويحتل القمح لمكانة الولى بين سائر انواع الحبوب بنسبة تقدر ب 62 في المئة من اجمالي المساحات المخصصة للحبوب أي بحوالي 1.95 مليون هكتار.

المطلب الثاني: العوامل و المعوقات

تختلف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية والنفطية ومنها الجزائر والتي يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل، وعليه سنبين العوامل و المعوقات في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: العوامل الطبيعية و البشرية

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها بسبب عدة مشاكل من بينها: (غربي ف،، الزراعة لبن الاكتفاء والتبعية، 2008، الصفحات 253-255)

أولاً: الطبيعية: وفيه ما يلي:

1- الجفاف وغلاء المواد الأولية، قد يكونان من المقومات التي تعيق الإنتاج الزراعي، وبالتأكيد هناك علاقة وثيقة بين كمية الأمطار المتساقطة والإنتاج الزراعي في البلدان النفطية، إلا أن هذا ليس مبرر مقنع، لأنه يمكن الاعتماد على الوسائل الحديثة في الري وخاصة الدول التي تمتلك موارد مائية كافية هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد على زراعة تتماشى وطبيعة كل منطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التخصص والتنسيق والتعاون بين الدول العربية والنفطية على الأقل هذا ما يؤدي إلى حل مشكلة ندرة المياه وجفاء التربة وعنصر المناخ.

2- التقليل العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.

3- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

4- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

5- التصحر تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 7.82% من مساحة الجزائر متصحرة و % 7.9 مهدد بالتصحّر.

ثانياً: البشرية: وفيه ما يلي:

1- نقص العمالة الزراعية المدربة على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري .

2- ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

3- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي لا: خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

الفرع الثاني: العوامل الدولية

لقد أخفقت الدول العربية والنفطية في سياستها التنموية باعتمادها على خطط تنموية وطنية بعيدا عن التأثيرات الخارجية، إلا أن تلك الخطط لم يكتب لها النجاح لأنه باختصار تحقيق التنمية في جميع الجوانب ن هذا صعب أن لم نقل ضرب من الخيال. (غربي ف.، 2008، صفحة 260)

الفرع الثالث: العوامل الاقتصادية

يمكن تسجيلها في لعديد من النقاط المختصرة أهمها: (غربي ف.، 2008، الصفحات 261-262)

1- قصور التمويل الزراعي المتاح في صناديق التمويل.

2- تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية.

3- ضالة مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال.

4- نقص اليد العاملة المؤهلة.

5- ليس هناك تكامل بين الصناعة والزراعة.

الفرع الرابع: العوامل السياسية

إن الأبعاد السياسية تشكل محورا هاما في الأمن الغذائي وبالرغم من التداخل الموجود بين العوامل الاقتصادية والسياسية فإننا نجمل أهم العوامل السياسية باختصار فيما يلي:

1- غياب الاستقرار السياسي.

2- النفقات الحكومية المرتفعة خاصة في الجانب العسكري على حساب الجانب الاقتصادي والغذائي بالذات.

3- نتائج متواضعة للسياسات الاشتراكية المعتمدة سابقا عند بعض الدول سواء لدور القطاع العام المسيطر في معظم النشاطات الاقتصادية ، او اداء عنصر العمل في العملية الاقتصادية.

4- نمط الانتاج الزراعي المعتمد من طرف الدول خلق مشكل مثل الجزائر في سياسة التسيير الذاتي والثورة الصناعية.

5- القيود المفروضة على حركة الرساميل في عدد من البلدان النفطية.

6- انعدام المناخ الملائم للاستثمار والامر يتطلب الاصلاحات البنكية وطرق دعم الفلاحين كما هو في بعض الدول الاوروبية وصناديق الضمان والتعويض...

7- البنى التحتية ضعيفة اثرت سلبا على الامن الغذائي ، ولم تؤخذ على محمل الجد في اطار السياسات الوطنية.

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها.

الفرع الخامس: عوامل أخرى

بالإضافة إلى العوامل التي ذكرناها أنه يوجد عوامل أخرى سنبينها فيما يلي:

أولاً: مشاكل التسويق

هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى

ثانياً: مشاكل التسيير الإداري للزراعة

يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الزراعية وعوامل نجاحها

يعتبر لقطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعدددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، وفي الجزائر

على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددتها، وعليه سنبين أسباب فشل السياسات الزراعية وعوامل نجاحها في الفروع التالية:

الفرع الأول: أسباب فشل السياسة الزراعية

وفيه ما يلي:

- 1- عدم إعطاء حق المبادرة الفردية.
- 2- إهمال الزراعة كقطاع قد تمتلك فيه الدول العربية ومنها الجزائر الميزة النسبية ويسمح بتنوع المعاملات اكبر بالاقتصاديات الوطنية بما فيها الجانب الغذائي.
- 3- عدم تشجيع القطاع العام والخاص معا.
- 4- إهمال التنمية الريفية بالتركيز على التنمية الصناعية في المدن.
- 5- انتشار ثقافة الاستهلاك للسلع الأجنبية عند الفرد العربي بدل الاستثمار، وهذا ما اثر سلبا على الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية: (دباشي، 2003، صفحة 110)

- 1- إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خصوصية شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب :
- 2- تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعامة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم

استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالانتماء الزراعي وجعله يسير وفق
ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

3- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي
أدت إلى ظهور السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج
والمستهلك .

4- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر
شروط الحفاظ عليها، و في هذا الصدد تم إصدار قانون الامتياز و الذي يعتبر
على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات... الخ.

خلاصة الفصل الثاني:

تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتراكم استخدامهم اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية المتمثلة في معدل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، التي يتم الاستثمار الزراعي، وكيفية توليف عناصر الإنتاج، وعملية اختيار البرامج والمشروعات الزراعية، وسياسة الأسعار الزراعية التي تؤثر على العرض والطلب للمنتجات الزراعية، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له وتناولنا مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الذاتي والناتج المحلي وترقية التجارة الخارجية، و بعض المشاكل التي تصيب القطاع الفلاحي واستنتجنا أن مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي والتشغيل عرف تطورا في السنوات الأخيرة، بينما معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مرى بها والمشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا، وبسبب المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، والطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي، ثم تطرقنا إلى واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات

90 - 99.

الضائفة

الخاتمة:

نظرا لمكانة القطاع الفلاحي في الوصول إلى التنمية الفلاحية اضطرت الدولة لجزائرية إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الفلاحي و تطويره للوصول إلى الاكتفاء الذاتي و لقد كانت هناك الكثير من النماذج تنمية الفلاحية وفي تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية و اعتبارها محرك لها خاصة في مراحلها الأولى و رغم المحاولات العديدة و التوجهات الجديدة لإدارة عملية التنمية الفلاحية إلا أنه تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية في الدول النامية و خاصة في الوقت الحاضر إن معالجاتنا للموضوع مكننا من استبيان و إظهار كل مؤهلات التي تجعل الجزائر بلدا فلاحيا بامتياز فاختلف الأقاليم و تنوع المناخ و اتساع الأراضي و الاحتياط الكبير للمياه الجوفية كل ذلك يجبر الدولة على اتخاذ تدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي و ما يمكن الوقوف عليه هو أن الدولة لم تتوان في الاهتمام بهذا القطاع حيث رصدت له نفقات هامة في الميزانية السنوية غير أن الإستراتيجية المتخذة اختلفت لأسباب عديدة :

- ففي مرحلة التسيير الذاتي كانت مباشرة عقب الاستقلال حيث سارعت الحكومة لإصلاح القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات أف نشأت الهياكل الخاصة تمكن من القيام بالتسيير الذاتي و لكن السياسة المعتمدة من طرف الدولة.
- في هذا السياق يستخلص منه انه حل ظرفي استعجالي كان يراد به إشراك العمال في التسيير و تقسيم الأرباح غير أن الجهل بأمور التسيير جعل الفوضى و العشوائية سمة هذه المرحلة رغم مراقبة الحكومة فكان لابد من البحث عن البديل.
- فكان البديل ما يسمى بالثورة الزراعية وهو نظام جديد لتسيير القطاع و رغم أنها غنية بمضمونها و سليمة إلى حد البعيد في مبادئها الإنسانية كالتوزيع العادل للأراضي الفلاحية و إعطاء الحق للفلاح البسيط و رفع شعار الأرض لمن يخدمها الاهتمام بالريف و القضاء على أشكال الاستغلال و كل ما جاء به هذا النموذج من مزايا إلا أن عدم نجاحه من

خلال النتائج التي استخلصناها من خلال الدراسة يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب كظهور البيروقراطية و انتشار الرشوة و السرقة و التغييب .

- ثم بدأت مشاكل القطاع الفلاحي تتعد أكثر فأكثر خلال هذه الفترة التي تميزت انخفاض العائدات البترولية فكان لابد على الدولة أن تعيد النظر في الخطة التي رسمتها فجاء قانون إعادة الهيكلة التي كانت نتائجها الهامة توزيع الأراضي و تعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل الفردي و لكنه فشل القانون و جاء إصلاح فظهر مرسوم 83/18 في 31 أوت 1983 م المتعلق باستصلاح الأراضي و حيابة الملكية العقارية ثم إصلاح آخر تمثل في قانون المستثمرات الفلاحية سنة 1987 الذي أعطى اهتمام للقطاع الخاص و تدعيمه ثم بدأت برنامج التعديل الهيكلي في مطلع التسعينات و كان من أهدافه تحرير إنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ماعدا بعض المحاصيل الإستراتيجية و خصوصة القطاع الفلاحي إلا انه لم يؤدي بالنهوض بالقطاع الفلاحي في ظل انخفاض العائدات النفطية وفي بداية القرن الحالي و مع استمرار ركود القطاع الفلاحي و في ظل تحول للاقتصاد السوق شهدت الجزائر عدة برامج التنمية التي هي محور دراستنا فبدأت بسياسة الإنعاش الاقتصادي حيث خصص له غلاف مالي قدره 9.55 مليار دينار، و كان برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي مضمون هذه السياسة و كانت أهدافها توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها، وكذا رفع الإنتاج و المردودية و هذا ما لاحظنا فيه تحسن معتبر في الإنتاج و كذلك توسيع شبكة المياه و الأراضي المسقية حيث ارتفعت بمقدار 443337 هـ في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000-2004، و في ظل ارتفاع عائدات النفط خاصة في بداية سنة 2003 اضطرت الدولة إلى زيادة الدعم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009 و كان له هذا حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري و من اجل تحسين أكثر للقطاع الفلاحي كان لابد من تغيير إستراتيجيتها حيث و ضعت

الدولة الجزائري برنامج خماسي 2010-2014 حيث خصص للقطاع الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2010-2014 بما أي قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي أما الباقي فكان لتجديد الريفي و تنمية القدرات البشرية و هذا قصد تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال البطاطس وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الأخرى و تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم المكننة، والتسميد والري والبذور والشتلات.

النتائج:

من خلال هذا البحث الذي قمنا به في هذا المجال توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن الاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية التي لا تنتجها الجزائر أو تنتجها ولكن بكميات ضعيفة ذات الأسعار الأعلى تتستر بالانخفاض بصورة أكبر من الاستهلاك من السلع الغذائية الأخرى التي تحقق فيها الجزائر معدلات إنتاج متوسطة وعالية نوعا ما مثل الفواكه واللحوم البيضاء والتي كانت أسعارها عالميا أقل من سابقتها، بل على العكس من ذلك ففي بعض الحالات يتم تحقيق فوائض تصديرية فكانت الاستعادة من عامل ارتفاع الأسعار من تصدير هذه المنتجات رغم كونها استعادة ضعيفة.

2- تواجه الجزائر حاليا مشكلة غذائية حادة تتحدد ملاحظتها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية بسبب ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، في ظل ارتفاع أسعارها عالميا، وعدم قدرة هذا المستوى من الإنتاج من مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، ويمكن أن تزداد الوضعية خطورة بسبب تدهور العائدات النفطية بفعل انخفاض أسعاره وتراجع حجم الطلب عليه ألن صادرات الجزائر من المحروقات تمثل الأغلبية الساحقة من صادرات الجزائر الكايرة

3- بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي عالي وفوائض تصديرية فإنها تتأثر في الاتجاهين السلبي والايجابي من ارتفاع أسعارها عالميا، حيث أن عملية تصدير الفوائض لمثل هذه المنتجات - التمور والفواكه - التي لم يرتفع سعرها في السوق العالمي إلى درجات قياسية، فإن الاستفادة من عملية التصدير تكون ايجابية لكنها ضعيفة، في حين أن المنتجات التي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي عالية أين يتم تلبية معظم الطلب الداخلي من الإنتاج المحلي والجزء المتبقي البسيط يتم اللجوء إلى السوق العالمي لتوفيره، فإن التأثير يكون سلبي لكنه ضعيف لان أسعارها لم ترتفع إلى درجات قياسية، أما بالنسبة للمنتجات ضعيفة الاكتفاء الذاتي والتي تمثل السلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب فإن معظم الطلب المحلي يتم تلبيته من عمليات الاستيراد، وهنا يكون التأثير سلبي كبري ألن هذه السلع أسعارها ارتفعت إلى مستويات قياسية حيث انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي منها.

التوصيات:

- على ضوء دراستنا للموضوع و بعد استعراضنا لنتائج المتوصل إليها يمكن في هذا تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات:
- نلاحظ أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي ضئيلة مقارنة بأهمية القطاع و بعد دراسة التطبيقية و استفسارنا لدى بعض الفلاحين وجدنا عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع و مطالبة الشباب بالعمل في مجال أكثر راحة و لهذا لابد من إقامة برامج و مراكز و نوعية و تأهيل الشباب و تشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
 - أن هدف من إستراتيجية الفلاحية للبلد هو تحقيق الأمن الغذائي وهذا لعدم الرضوخ للدول الأخرى و استقلال قرارها و لاحظنا أن نسبة الاكتفاء الذاتي خاصة في محصول الحبوب

هو في حدود 35% و لهذا يجب إعادة استراتيجية الفلاحة و تراعى فيها تحقيق الأمن الغذائي في ظل زيادة مستمرة لعدد السكان.

- لابد من استقرار السياسي لوضع رؤية واضحة تماما عن القطاع في ظل النقائص الموجودة و تطرقنا إليها في الموضوع و هذا ما لن يتحقق في وجود عامل المال السياسي الذي بسط سيطرته على دواليب الحكم و الذي هدف الأساسي هو تحقيق المنفعة الخاصة و هذا ما تجلى في ملفات الفساد التي عر بها الاقتصاد الجزائري.
- توسيع الاستثمارات الأجنبية ليشمل القطاع الفلاحي على غرار قطاع الطاقة و الصناعة و هذا في ظل وجود إمكانات خامة غير مستغل خاصة في الصحراء و ما فيها من مياه الجوفية القادرة على تطوير إنتاج الحبوب على غرار إنتاج البطاطس الذي كنا نقوم باستيرادها قبل 5 سنوات و الآن نقوم بتصديرها و تعتبر بطاطس واد الصوف من أحسن منتجات في العالم وفقا لشركة الإماراتية التي قامت بتصديرها و هذا يساعد في الحصول على العملة الصعبة.

أفاق مستقبلية للدراسة:

- يمكننا اقتراح بعض المواضيع التي تكون فيها أفاق مستقبلية لها صلة ببحثنا وهي كالاتي:
- في ظل عدم وجود إستراتيجية تساعد في ترقية القطاع الفلاحي إلى مستوى تحقيق الأمن الغذائي فيمكننا طرح إشكالية التالية من خلال التوصيات السابقة وهي: مدى فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق الأمن الغذائي.
- وفي الأخير نسال الله عز وجل التوفيق في هذا العمل، وأن يكون هذه البحث المتواضع قد لمس كل جوانب الموضوع وأزلت أي لبس قد يتبادر إلى ذكر كل مطلع على هذا البحث العلمي ولو بشيء قليل، هذا ويبقى عملنا المتواضع مشوبا بالنقص لا بالإجادة، كون النقص من صفات البشر والكمال لله وحده خالقنا سبحانه وتعالى.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
2	مقدمة عامة
9	الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي
10	المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي
10	المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي
11	الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي
12	الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي
12	أولاً : مستوى الكفاف
12	ثانياً : المستويات الوسطى
13	ثالثاً: المستوى المحتمل
13	الفرع الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي
17	المطلب الثاني: ركائز الأمن الغذائي
17	الفرع الأول: وفرة السلع الغذائية
18	الفرع الثاني: وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم
18	الفرع الثالث: أسعار السلع في متناول الجميع
18	المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي
19	الفرع الأول: البعد الاقتصادي
20	أولاً : الانخفاض في كمية الإنتاج
21	ثانياً: مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائياً
21	ثالثاً: الاستثمار الزراعي
21	الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

21	ثانيا: البعد السياسي
22	ثالثا: البعد الثقافي
24	رابعا: الأمن البيئي
25	المطلب الرابع: أركان الأمن الغذائي
27	الفرع الأول: توافر الغذاء
25	الفرع الثاني: وصول الغذاء
25	الفرع الثالث: استخدام الغذاء
26	الفرع الرابع: أمان الغذاء
27	المبحث الثاني: أسباب الأمن الغذائي و مخاطر انعدامه وكيفية ترشيد استهلاكه
27	المطلب الأول: أسباب انعدام الأمن الغذائي
27	الفرع الأول: الانفجار السكاني
28	الفرع الثاني: حالة الفقر
28	الفرع الثالث: ضعف إنتاج الغذاء
29	أولا: الأسباب البشرية
29	ثانيا: الأسباب الطبيعية
30	المطلب الثاني: مخاطر انعدام الأمن الغذائي
31	المطلب الثالث: ترشيد الاستهلاك الغذائي
31	الفرع الأول: المكونات الأساسية للتنمية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025
32	الفرع الثاني: التحديات التي لا بد منها في مجال الأمن الغذائي
32	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي
33	الفرع الأول: العوامل الديمغرافية

33	الفرع الثاني: العوامل الطبيعية
34	الفرع الثالث: العوامل التكنولوجية
34	الفرع الرابع: العوامل المادية و المالية
35	الفرع الخامس: عامل الخيارات التنموية الكلية
35	المبحث الثالث: مؤشرات الأزمة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي
36	المطلب الأول: الاكتفاء الذاتي الغذائي
36	الفرع الأول: الطابع الإيديولوجي
36	الفرع الثاني: نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي
36	الفرع الثالث: عدم الإمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا
37	الفرع الرابع: مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم
38	المطلب الثاني: الفجوة الغذائية
38	الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الفجوة الغذائية
39	الفرع الثاني: تطور الفجوة الغذائية
40	المطلب الثالث: مفهوم التبعية الغذائية ومؤشراتها
40	الفرع الأول: مفهوم التبعية الاقتصادية
41	الفرع الثاني: مؤشرات التبعية الغذائية
42	خلاصة الفصل الأول:
43	الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر (إنتاج القمح)
44	المبحث الأول: السياسة الزراعية في الجزائر
44	المطلب الأول: ماهية السياسة الزراعية
45	الفرع الأول: أهداف السياسة الزراعية
45	أولا: إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام كافة الأفراد

46	ثانيا: زيادة الكفاءة
47	الفرع الثاني: أنواع السياسة الزراعية
47	أولا: سياسة التوجيه الزراعي
47	ثانيا: سياسة الإصلاح الزراعي
48	ثالثا: سياسة الثورة الزراعية
48	المطلب الثاني: مقومات وإمكانيات التنمية الزراعية في الجزائر
48	الفرع الأول: الموارد الطبيعية
49	أولا: الأراضي الزراعية
49	ثانيا: الموارد المائية
51	الفرع الثاني: الموارد البشرية
51	أولا : حجم قوة العمل الفلاحية
52	ثانيا: حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها
53	ثالثا: مستلزمات الإنتاج الفلاحي
54	المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر
56	المبحث الثاني: السياسات الزراعية التي شهدتها الجزائر
57	المطلب الأول: السياسة الفلاحية قبل الهيكلة من 1970-1981
57	الفرع الأول: السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي
58	أولا : أهداف سياسة التسيير الذاتي
59	ثانيا: بعض انتقادات القطاع المسير ذاتيا
59	الفرع الثاني : السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية
60	أولا : أهداف الثورة الزراعية
61	ثانيا: مراحل تطبيق الثورة الزراعية

62	ثالثا: بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية
63	المطلب الثاني: السياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة من 1981-1990
63	الفرع الأول: أهداف إعادة الهيكلة
64	الفرع الثاني: وضعية القطاع بعد إعادة الهيكلة
64	أولا: تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكي
64	ثانيا: إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا
66	المطلب الثالث: السياسة الفلاحية من 1990-1999
67	الفرع الأول: برنامج التكيف الهيكلي
68	الفرع الثاني: أهداف التكيف الهيكلي
69	الفرع الثالث: آثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي
70	المطلب الرابع: السياسة الفلاحية من 2000 إلى 2020
71	الفرع الأول: السياسة الفلاحية من 2000 إلى 2004
72	الفرع الثاني: إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر
74	الفرع الثالث: إنتاج القمح في الجزائر (2014/2020)
76	المبحث الثالث: إمكانيات ومؤهلات الجزائر
76	المطلب الأول: الإمكانيات والمؤهلات
77	المطلب الثاني: العوامل و المعوقات
77	الفرع الأول: العوامل الطبيعية و البشرية
78	أولا: الطبيعية
78	ثانيا: البشرية
79	الفرع الثاني: العوامل الدولية
79	الفرع الثالث: العوامل الاقتصادية

80	الفرع الرابع: العوامل السياسية
89	الفرع الخامس: عوامل أخرى
89	أولاً: مشاكل التسويق
89	ثانياً: مشاكل التسيير الإداري للزراعة
89	المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الزراعية وعوامل نجاحها
82	الفرع الأول: أسباب فشل السياسة الزراعية
82	الفرع الثاني: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي
84	خلاصة الفصل الثاني
86	الخاتمة
88	قائمة المصادر والمراجع
89	قائمة الجداول
92	قائمة الأشكال
99	فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة من قاعدة البيانات الإحصائية (FAOSTAT). إحصاءات إنتاج القمح في الجزائر "تقرير سوق الحبوب". المجلس الدولي للحبوب.

Banque Internationale. *La pauvreté alimentaire dans les pays en développement (problème et option Washington)*.

Collections statistiques. (2005, Fev). (119) .

Collections statistiques. (2009). (119).

Direction techniques chargée des statistiques et de cartographie et all 2015/2016. (2018). *la production agricole compagnes* (837).

Dunac, R., Gardner, B., & Rousser, c. (2007). Food Security and the world Food situation. *Handbook of agricultural Economics* , 2.

F.A.O. (2007). *Fondation pour le progrès de l'homme*. Romme.

F.A.O. (2004). *L'acceptation universelle du droit à l'alimentation*. Romme.

<http://www.daralhayat.com>. (2021, 05 27).

Kenneth j Arrow و D Michael .(2010) .Intriligator .*Agricultural economics, Handbooks in economics*.4 ،

O.N.S. l'Algérie en quelques chiffres résultats 2013-2015. (46).

O.N.S. (2012). *Rétrospective statistiques 1962-2011*.

un. org/ arabic . (2021, 25 27). Récupéré sur <http://www.aoad.org>

ابراهيم مصطفى السيد. (2007). *اقتصاديات الموارد والبيئة*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

أحمد دباشي. (2003). *القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح*. مجلة الباحث (02).

استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي. (2014). *الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة و الاقتصاديات شمال إفريقيا مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية.

الصادق عوض بشير. (2009). *تحديات الأمن الغذائي العربي*. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- الطاهر مبروكي. (2011). الأمن الغذائي في المغرب العربي. مجلة البحث (109).
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1998). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. 18.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2013). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. 33.
- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.ons.dz
- بديع جميل القدو، و سالم توفيق النجفي. التخطيط والسياسة الزراعية. العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل.
- برامج إستراتيجية الأمن الغذائي, (2006). ديسمبر. (13مجلة الآفاق إستراتيجية .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2000). تقرير التنمية البشرية.
- بن تركي، و ع. ا. (2007). تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، باتنة: جامعة باتنة.
- جميلة لرقام. (2006). الأمن الغذائي في الوطن العربي. أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- ريم قصوري. (2012). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر). رسالة ماجستير. الجزائر، تخصص اقتصاد التنمية، عنابة: جامعة باجي مختار.
- زين عبد المقصود. (2000). قضايا بيئية معاصرة. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- سورة قریش. الآية رقم 4.
- عبد الحفيظ كنية. (2013). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. رسالة ماجستير. الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
- عبد الرزاق عبد الحميد شريف. (1990). السياسات الاقتصادية الزراعية. العراق: كلية الزراعات والغابات، جامعة الموصل.
- عبد السلام محمد السيد. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة (230).
- عبد الطيف بن اشنهو. (1982). تجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80). ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
- عبد القادر الطرابلسي. (1998). مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع والآفاق). (ط 1، المحرر) بيروت.
- عبد الكريم صالح حمران. (22 جويلية، 2008). الركن الأخضر الأمن الغذائي.

- عبد الله الثنيان. (1990). الأمن الغذائي والعامل العربي المشترك. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- عزت ملوك قناوي. (2002). الأمن الغذائي العربي. مجلة المؤتمر العاشر للاقتصاد بين الزراعيين الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي .
- علي لزعر. (1998). الفلاحة في الجزائر بين الانتاج والمساحة. مجلة آفاق الصادرة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (4).
- علي مانع. (1996). جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
- عماد كامل الكرابلية. (2007). تحليل احصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتها بالأمن الغذائي في الأردن. الأردن: الجامعة الأردنية.
- عيسى بن ناصر. (2001). أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي (دراسة حالة الجزائر). الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي -التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية- (صفحة نوفمبر). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة سكيكدة-.
- فاطمة بكدي. (2016). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (المجلد ط 1). الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- فوزية غربي. (2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. (ط 1، المحرر) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوزية غربي. (2008). الزراعة لبن الاكتفاء والتبعية. أطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية: جامعة قسنطينة.
- مبروك المقدم. (1993). الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- مُجد بلقاسم، و حسن بهلول. (1999). سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر (المجلد 02). ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
- مُجد رائد. (2001). الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي.
- مُجد غربي. (2012). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم الاستثماري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- مُجد غربي. (2012). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه . تخصص تحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية.
- مُجد مصطفى سيدي. (2007). أزمة الأمن الغذائي. الجزيرة.
- منظمة الأغذية والزراعة. (2012). حالة انعدام الأمن الغذائي. التقرير السنوي.
- منير الطيب صديق. (2008). المفاهيم الأمنية في مجال الغذاء. الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المنهج التعليمي الأمني. الرياض، السعودية.

نور مُجَّد لمين دور. (2012). الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات(دراسة حالة ولاية تيارت). رسالة ماجستير . تخصص تسيير المالية العامة: جامعة تلمسان.

نييل بوقليح. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000-2010). مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (09).